بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب المتابعة

سلسلة
الدراسات الإجتماعية والعمالية
(١٦)

القيم والتحولات الإجتماعية المعاصرة

" دراسة في الإرشاد الإجتماعي في أقطار الخليج العربية "

إعداد
مكتب المتابعة
لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية
بالدول العربية الخليجية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب المتابعة

سلسلة
الدراسات الإجتماعية والعمالية
(١٦)

القيم والتحولات الإجتماعية المعاصرة

" دراسة في الإرشاد الإجتماعي في أقطار الخليج العربية "

إعداد
مكتب المتابعة
لمجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية
بالدول العربية الخليجية

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الإقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
١٩٩٠

الاشتراك

ثمن الاشتراك في العدد :

في الدول العربية : للأفراد (٣,٥) دينار بحريني (١٠ دولارات أمريكية) .
للمؤسسات (٧) دنانير بحرينية (٢٠ دولاراً أمريكياً) .

في الدول الأجنبية : للأفراد (٥,٥) دينار بحريني (١٥ دولاراً أمريكياً) .
للمؤسسات (١١) ديناراً بحرينياً (٣٠ دولاراً أمريكياً) .

تحرر الشيكات باسم مكتب المتابعة

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي مكتب المتابعة

مكتب المتابعة
ص ب ٢٦٣٠٣ ـ المنامة ـ البحرين
فاكسيميل ٥٣٠٧٥٣ ـ تلكس ٩٣٤٨ متابعة بي إن

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية
بالدول العربية الخليجية

تصدر عن
مكتب المتابعة
لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بالدول العربية الخليجية

الإشراف العام: كامل صالح الصالح

التحرير والإعداد: خلف أحمد خلف
عائشة مطر
جميل حميدان

العدد "السادس عشر" محرم ١٤١١هـ الموافق آب / أغسطس ١٩٩٠م

المحتـــــويات

		الصفحة من ـ الى
تقديم الأمين العام	.....	٧ ـ ٨
البحث الأول : التوعية والارشاد الاجتماعي بالدول العربية الخليجية «دراسة مسحية استطلاعية» إعداد : الأستاذ خلف أحمد خلف مكتب المتابعة	.....	٩ ـ ٣٨
البحث الثاني : الارشاد الاجتماعي بدول الخليج العربية بحث في المنطلقات والمجالات إعداد : الدكتور أحمد كمال أبو المجد	.....	٣٩ ـ ٨٢

تقـــــديم

تتميز الدول العربية الخليجية بأهمية استراتيجية واقتصادية بالغة الحيوية ، وذلك بحكم موقعها الجغرافي وبسبب ثروتها النفطية المتنامية ، بحيث أصبحت هذه الدول محطا للأطماع الأجنبية والتهديدات الخارجية ، كما أصبحت عرضة للحملات المنظمة والمتواصلة الهادفة لتشويه مكونات شخصيتها الوطنية وهويتها القومية ، والنيل من ثقة أبنائها بقيمهم وقدراتهم وانتمائهم ومن ثم العمل على زعزعة استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

وبتنامي ثورة المعلومات وهيمنة وجبروت وسائل تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات ، وبفضل تطور أجهزة الإعلام الحديثة وقدرتها المتزايدة على التأثير والسيطرة واختراق المجتمعات الانسانية ، فإن مخاطر تلك الأطماع والتهديدات تتصاعد كما يتعاظم تأثير تلك الحملات المغرضة ، الأمر الذي يتطلب من الجميع المزيد من اليقظة والحذر والعمل من أجل حصانة الجبهة الداخلية وصيانتها وتعزيز قدرتها على مواجهة كل عمليات التدخل والغزو الثقافي والاختراق الفكري والإعلامي .

ومن هذا المنظور ، تبرز الحاجة الماسة للتوعية والارشاد الاجتماعي ، كما تبرز الحاجة الملحة لايجاد سياسات وبرامج توعية هادفة تترجم ما جاءت به وثيقة المؤتمر التأسيسي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، وما أكدت عليه من أهمية خلق فهم مستنير وضرورة تنمية الوعي الاجتماعي باعتباره أحد منطلقات وأهداف السياسات العمالية والاجتماعية التي تسعى الدول الأعضاء الى تحقيقها من خلال العمل الجماعي المشترك .

ومن هنا جاء قرار المجلس بشأن اعداد برنامج تلفزيوني وإذاعي يستهدف توظيف أجهزة الاعلام واستثمار تقنياتها الفنية ووسائلها الحديثة من أجل خدمة قضايا التوعية والارشاد الاجتماعي والعمالي ، حيث عكس هذا القرار قناعة الدول الأعضاء بدور مثل هذه التوعية والارشاد وتأثيرها الحيوي خاصة في ظل التحولات الجذرية العميقة والمرحلة التاريخية الحساسة والدقيقة التي تمر بها المنطقة .

لقد جاء هذا القرار في ختام مناقشات بناءة ومستفيضة لنتائج ومؤشرات الدراستين اللتين أعدهما مكتب المتابعة حول هذا الموضوع واللتين أسهمتا في تشخيص احتياجات قائمة ، كما تضمنتا رصدا وتحليلا للخصائص والسمات المشتركة للمجتمع العربي الخليجي الذي يشهد في مراحل نموه وتطوره الراهنة متغيرات عديدة وتحولات كبيرة مع ما يتطلبه كل ذلك من ضرورة التحديد العلمي والواضح لمفاهيم ومفردات وأسس التوعية الاجتماعية .

ومن جانب آخر فإن هاتين الدراستين تتكاملان من حيث ما توفر لهما من مسح ميداني ومن معلومات وبيانات حول واقع العمل في الأجهزة الرسمية المسؤولة عن برامج التوعية والارشاد الاجتماعي وما تقوم به هذه الأجهزة من مهام واختصاصات الأمر الذي ساعد على تلمس وتقديم رؤية واضحة وجادة للاجابة على بعض الأسئلة المطروحة على الساحة الخليجية حول هذا الموضوع الهام الذي تندر فيه الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة .

ونظرا لأهمية هاتين الدراستين في مجال تسليط الضوء على قضايا التوعية والتوجيه الاجتماعي في الدول الأعضاء ، فقد تم تخصيص هذا العدد لنشرهما لتكونا مصدر فائدة للمهتمين والمختصين ولجمهور القراء على حد سواء ، مع الأمل ان تتواصل جهود البحث العلمي حول هذا الموضوع وعلى النحو الذي يعزز قدرة برامج التوعية والارشاد الاجتماعي على القيام بدورها المنشود .

وفي هذا المقام لا يسع مكتب المتابعة إلا أن يعبر عن خالص شكره وتقديره لكل من شارك في كتابة واعداد مادة هذا العدد ولكل من أسهم في دراسة موضوعه خاصا بالذكر ما قدمه كل من الدكتور أحمد كمال أبو المجد والسيد خلف أحمد خلف من رؤية موضوعية وعطاء علمي قيم في هذا المجال .

والله تعالى من وراء القصد وهو ولي التوفيق ،،،

كامل صالح الصالح
الأمين العام

البحث الأول

التوعية والارشاد الاجتماعي بالدول العربية الخليجية

« دراسة مسحية استطلاعية »

الأستاذ :
خلف أحمد خلف
مكتب المتابعة

المحتـــويات

الصفحة
من - إلـى

الفصل الأول : مدخل تمهيدي ..... ١٣ - ١٦
موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها العلمي .

أولاً : مقدمة ..... ١٣ - ١٤
ثانياً : أهداف الدراسة ١٤
ثالثاً : منهج الدراسة العلمي ..... ١٤ - ١٦

الفصل الثاني : نتائج الدراسة ..... ١٧ - ٣٣

أولاً : حول المفهوم والأهداف ..... ١٧ - ٢٠
ثانياً : الجهات المعنية واختصاصاتها ..... ٢٠ - ٢١
ثالثاً : الشروط الواجب توفرها في القائمين ٢٢
على الارشاد والتوجيه الاجتماعي .
رابعاً : وسائل الاتصال المتبعة ..... ٢٢ - ٢٤
خامساً: موضوعات الارشاد والتوجيه الإجتماعي ..... ٢٤ - ٢٥
ومدى الاستجابة لها .
سادساً: الخطة السنوية ، إعدادها ، تقويمها ..... ٢٥ - ٣٠
والمؤسسات المساهمة فيها .
سابعاً : الخطة الخليجية المشتركة ، برامجها ، ..... ٣٠ - ٣٣
أولوياتها ، والفئات المستهدفة منها .

الفصل الثالث : المؤشرات والتوصيات ..... ٣٤ - ٣٧

أولاً : المؤشرات ..... ٣٤ - ٣٦
ثانياً : التوصيات ..... ٣٦ - ٣٧

الفصل الأول
مدخل تمهيدي
موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها العلمي

أولا ـ مقدمة :

إن المرحلة الانتقالية التى تمر بها الدول العربية الخليجية كافة ، وبكل ما تتميز به من تحولات وتغيرات على جميع الأصعدة والمجالات ، وما ينجم عن كل ذلك من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع ، وعلى قضاياهم واتجاهاتهم وقراراتهم المصيرية ، قد أبرزت على السطح وبصورة غير مسبوقة ، الأهمية الفائقة لمسألة التوعية والارشاد الاجتماعي باعتبارها إحدى المهمات الرئيسية للعمل الاجتماعي خلال تلك المرحلة الانتقالية والمراحل المقبلة على حد سواء .

لذلك فقد حظى موضوع التوعية والارشاد الاجتماعي باهتمام مبكر من قبل وزارات العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها من الهيئات الرسمية والأهلية في أقطار الخليج العربي ، المعنية بالعمل الاجتماعي ، كما تجسد الاجماع على أهمية هذه المسألة ، على الصعيد الاقليمي الخليجي ، من خلال ما نص عليه البيان الصادر عن المؤتمر التأسيسي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، والمنعقد في البحرين عام ١٩٧٨ ، حين اعتبر (تنمية الوعي الاجتماعي لدى المواطن) أحد محاور وأهداف السياسات العمالية والاجتماعية المشتركة التى يسعى المجلس الى تحقيقها من خلال تعاون الدول الأعضاء ، وذلك عن طريق :

ـ رسم سياسة موحدة لبرامج الارشاد والتوعية الاجتماعية في هذه الدول في إطار المبادىء والقيم الاسلامية .

ـ وضع برامج الارشاد والتوعية الاجتماعية في إطار السياسة المرسومة والعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين هذه البرامج .

وحيث إنه لم يسبق دراسة هذا الموضوع على صعيد أقطار الخليج العربية ، فضلا عن ندرة المعلومات والبيانات حول واقع البرامج المنفذة والخطط والسياسات الموضوعة في مجال التوعية والارشاد الاجتماعي ، فان مكتب المتابعة ، بصفته الأمانة العامة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، وتنفيذاً لقرار صادر عن المجلس في عام ١٩٨٢ ، فقد خطط لاجراء أول دراسة مسحية استطلاعية حول ذلك المجال ، لتكون نتائجها ومؤشراتها وتوصياتها أحد موضوعات بنود جدول أعمال الدورة الخامسة للمجلس ، المنعقدة بمسقط في مطلع عام ١٩٨٣ .

وإذ تركز مجال هذه الدراسة المسحية ، وبالتالي مناقشات المجلس لنتائجها ومؤشراتها ، على واقع عملية التوعية والارشاد الاجتماعي بالدول العربية الخليجية وتصورات الجهات الرسمية القائمة عليها حول أهمية وضرورة التنسيق وصياغة الأولويات التى ينبغي مراعاتها في إطار خطة

خليجية مشتركة ، فإن نتائج مناقشات المجلس قد تبلورت باعتبار هذه الدراسة تمثل بمعلوماتها ومؤشراتها ونتائجها مرحلة أولية لدراسة نظرية لاحقة حدد قرار المجلس الصادر في هذا الشأن مجالاتها الرئيسية .

ثانيا ـ أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة المسحية في طرح بعض التساؤلات المحددة حول واقع وآفاق قضية التوعية والارشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية ، والمتمثلة فيما يلي :

١ ـ الى أي مدى يمكن تجميع وتوفير المعلومات الأساسية عن هذه القضية في الدول العربية الخليجية :

ـ ما هي الجهات المعنية بالتوعية والارشاد الاجتماعي في هذه الدول ؟

ـ هل هناك تنسيق وترابط فيما بين برامجها ؟

ـ هل هناك خطة أو سياسة عامة مرسومة ؟

ـ ما هي البرامج التي تقدمها الجهات المختصة بالتوعية والارشاد الاجتماعي ؟

ـ ما هي فئات المجتمع المستهدفة من تلك البرامج ، وكذلك الفئات الأخرى التى يمكن التوجه اليها ؟

ـ ما هي الوسائل الفعالة التي تستخدمها هذه البرامج لتوصيل مضمون رسائل التوعية والارشاد الاجتماعي الى فئات المجتمع ؟

ـ ما حجم الاستفادة الممكن تحقيقها من وراء هذه البرامج والرسائل ؟

٢ ـ ما هي الأهداف الرئيسية التي تسعى الى تحقيقها الجهات الحكومية العاملة في مجالات التوعية والارشاد الاجتماعي ؟

٣ ـ ما هي تصورات هذه الجهات الحكومية لمفهوم التوعية والارشاد الاجتماعي والمجالات التى تركز عليها ؟

٤ ـ ما هي الأولويات التى يجب التركيز عليها قبل غيرها عند صياغة الخطة الخليجية المشتركة في مجال التوعية والارشاد الاجتماعي ؟

ثالثا ـ منهج الدراسة العلمي :

نظرا للافتقار الى البيانات والمعلومات الأساسية حول واقع وبرامج التوعية والارشاد الاجتماعي في الدول العربية الخليجية ، فقد تم اعتماد منهج البحث الميداني عن طريق الاستبيان في إعداد هذه الدراسة ، والتي اعتبرها مكتب المتابعة دراسة استطلاعية حول هذا المجال الهام ، لذلك فقد تمت صياغة الاستبيان في ضوء أهداف الدراسة وعلى نحو يتبع جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات ، وتم تعميمه على جميع وزارات العمل والشؤون

الاجتماعية بالدول العربية الخليجية السبع الأعضاء في المجلس (الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، المملكة العربية السعودية ، العراق ، سلطنة عمان ، قطر والكويت) ومن ثم استيفاء بياناته خلال عام ١٩٨٢ .

١ ـ الاستبيان :

وحيث أن الاستبيان قد شكل الأداة الرئيسية التى استخدمت لجمع بيانات هذه الدراسة ، فانه من المهم استعراض شكل ومضمون الأسئلة الواردة فيه :

أ ـ شكل الأسئلة :

تضمن الاستبيان سبعة وعشرين سؤالا وبندا ، صيغ بعضها لتكون الاجابة عليه بالطريقة المفتوحة ، وصيغ بعضها الآخر لتكون الاجابة عليه بالطريقة المقفلة ، حسبما تتطلبه طبيعة كل موضوع وبهذا تم المزج بين الاسلوبين الشائعين بما حقق الفائدة المرجوة .

ب ـ مضمون ومحتوى الاستبيان :

اشتمل الاستبيان على سبعة وعشرين بندا وسؤالا عالجت ما يلي :

١ ـ تصور الوزارة لمفهوم الارشاد والتوجيه الاجتماعي .

٢ ـ أهداف الوزارة في هذا المجال .

٣ ـ توفر جهة معنية بالارشاد في الوزارة .

٤ ـ تحديدها واختصاصاتها .

٥ ـ توفر شروط معينة في القائم على الارشاد .

٦ ـ ذكر الشروط .

٧ ـ وسائل الجهة المعنية لتوصيل الارشاد للمواطنين .

٨ ـ توفر جهة غير الوزارة .

٩ ـ موضوعات عملية الارشاد .

١٠ـ مدى استجابة المواطنين للارشاد .

١١ـ الاستجابة في المدن والقرى والبوادي .

١٢ـ أسباب عدم الاستجابة .

١٣ـ وجود برامج ارشادية غير متفاعلة .

١٤ـ تحديد مثل هذه البرامج وأسباب عدم التفاعل معها .

١٥ـ توفر خطة سنوية لتنفيذ البرامج .

١٦ـ تحديد جهات إعداد الخطة .

١٧ـ اشتراك الجهات أو بعضها في الاعداد .

١٨ـ مدى تقويم الخطط والبرامج .

١٩ـ الطرق المتبعة في التقويم .

٢٠ـ المؤسسات الاجتماعية التى تساهم في الارشاد .

٢١ـ كيفية جعل المؤسسة أداة فعالة في الجانب الارشادي من التنمية .

٢٢ـ إمكانية وضع خطة عربية خليجية مشتركة .

٢٣ـ تحديد الجهة التى تضع الخطة المشتركة .

٢٤ـ البرامج العلمية المساعدة على تنفيذ الخطة المشتركة .

٢٥ـ أولويات الخطة الخليجية المشتركة .

٢٦ـ ترتيب فئات المجتمع التى تكون هدفا لعملية الارشاد .

٢٧ـ إرفاق خطط الدولة وبرامجها ونشراتها التى تتعلق بالارشاد .

٢ ـ عرض وتحليل النتائج :

في ضوء القرار الصادر عن المجلس في هذا الشأن ، وأهداف الدراسة وطبيعتها الاستطلاعية ، فقد تم تفريغ وتحليل البيانات والمعلومات التي استوفيت من قبل الجهات المختصة بالتوعية والارشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية ، وذلك بهدف إبراز تفاصيل التجارب القطرية في هذا المجال ، مع الاستعانة ، وكلما أمكن ذلك ، بالجداول التي توضح آراء ومواقف وأوضاع كل دولة في مختلف جوانب عملية التوعية والارشاد الاجتماعي .

كما سعى مكتب المتابعة من خلال هذا العرض والتحليل ، وكنتيجة مترتبة على ما سبق ، الى استخلاص المؤشرات العامة لهذه التجارب القطرية ، واعتبارها في مجموعها تشكل سمات التجربة العربية الخليجية في هذا المجال ، يتم الاستناد إليها في اقتراح التوصيات المحددة الواردة في الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة .

الفصل الثاني
نتائج الدراسة

لقد جاءت نتائج تحليل بيانات الاستبيان الذي تم استيفاؤه من قبل الجهات المختصة بالتوعية والارشاد الإجتماعي بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية الأعضاء بالمجلس ، في إطار سبع جوانب رئيسية هي :

١ ـ تصور الوزارة وأهدافها .

٢ ـ الجهات المعنية واختصاصاتها .

٣ ـ الشروط الواجب توفرها في القائمين على الارشاد والتوجيه الاجتماعي .

٤ ـ وسائل الاتصال المتبعة .

٥ ـ موضوعات الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، ومدى الاستجابة لها .

٦ ـ الخطة السنوية للبرامج ، إعدادها وتقويمها ، والمؤسسات المساهمة في تنفيذها .

٧ ـ وضع خطة خليجية مشتركة ، برامجها ، أولوياتها ، والفئات المستهدفة فيها .

كما اعتمد في استعراض وتحليل ردود الدول العربية الخليجية على الاستبيان المذكور على ثلاث محددات ، هي :

١ ـ إن عملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي عملية متكاملة متعددة الجوانب من اجتماعية وتربوية ونفسية وإعلامية .

٢ ـ إن المعالجة لنتائج ردود الدول الأعضاء تقوم على إبراز الفكرة الجماعية لهذه الدول أكثر من التركيز على فكرة دولة بعينها .

٣ ـ إن المعالجة ـ تبعا لذلك ـ تعتمد على الأخذ بالوسيط عند اعتبار النزعة المركزية لاستجابات الدول الأعضاء .

وفيما يلي عرض بنتائج تحليل البيانات التى توفرت لهذه الدراسة المسحية الاستطلاعية .

أولا ـ حول المفهوم والأهداف :

١ ـ المفهـــوم :

أ ـ للوقوف على مفهوم محدد لعملية الاشاد والتوجيه الاجتماعي لدى دول الخليج العربية ، اشتمل السؤال الأول في الاستبيان على مجموعة مفاهيم ، طلب من وزارات

العمل والشؤون الاجتماعية ، ترتيبها حسب الأهمية التي ترتأيها ، مع إتاحة المجال لأية إضافة تود هذه الدول ذكرها.جدول (رقم ١) .

ب - ترى معظم وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في تلك الدول ، بأن اشراك المواطنين في برامج التنمية والخدمات الاجتماعيةيأتي في المقام الأول كتصور لمفهوم الارشاد والتوجيه الاجتماعي كما يأتي اشتراك المؤسسات الأهلية - إن وجدت - مؤيدا للتصور المذكور ، من حيث فعالية مساهمتها لكونها جمعيات نابعة من المواطنين وتعمل من أجلهم .

ويأتي في المقام الثاني ، في تصور الوزارات المذكورة ، العمل على نشر القيم الاجتماعية البناءة الصحيحة والمستمدة من التراث الاسلامي وتعزيزها ، في حين يحتل العمل على تغيير بعض القيم السلبية الخاصة بالعمل وقيمته المقام الأخير بين الخيارات الأربعة المطروحة . ولعل مرد ذلك الى أن التصورات الثلاثة الأولى عامة وشاملة في حين أن هذا التصور انصب على تغيير بعض القيم الخاصة بالعمل وقيمته .

جـ - كما اقترحت أربع من الدول العربية الخليجية ، بعض الأفكار التى تساعد على رسم سياسة خليجية طويلة المدى في الارشاد والتوجيه الاجتماعي تناولت أهمية توعية المرأة ، والاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة والمختلفة وإقامة الندوات والحلقات وإصدار مجلة عربية متخصصة بهذا المجال وتكوين لجنة خليجية مشتركة وتصحيح المفهوم الاجتماعي عن الأحداث ورعايتهم .

جدول رقم (١)

يوضح ترتيب تصورات وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية لمفهوم الارشاد والتوجيه الاجتماعي حسب الأهمية

الترتيب	مفهوم الارشاد والتوجيه الاجتماعي	الدول العربية الخليجية									النتيجة الجمعية
		الإمارات	البحرين	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت			
								ت	ش	ر	
أ	العمل على إشراك المواطنين في برامج الدولة في التنمية والرعاية .	١	١	٣	٢	١	١	١	-	٤	(١)
ب	العمل على إشراك المؤسسات الأهلية والخيرية في برنامج التنمية والخدمات والاجتماعية .	٢	٤	١	-	-	٢	٢	-	٣	(٢)
جـ	تغيير بعض القيم السلبية الخاصة بالعمل وقيمته .	٣	٣	٤	٣	٣	٣	٤	-	١	(٣)
د	نشر القيم الاجتماعية البناءة الصحيحة والمستمدة من التراث الاسلامي وتعزيزها .	٤	٢	٢	١	٢	٤	٣	-	٢	(٢)
هـ	هل تقترحون اضافة بعض الأفكار التى تساعد على رسم سياسة خليجية موحدة فيما يتعلق بمسألة الارشاد والتوجيه ؟	نعم	لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم	

(أذكر بعضا منها على سبيل المثال)

تركزت اضافات الدول العربية الخليجية التى أجابت بـ (نعم) على (هـ) في الآتي :

١ ـ توجيه عناية أكبر لتوعية المرأة .

٢ ـ إنتاج أفلام تلفزيونية مشتركة / إصدار كتيبات ونشرات / افتتاح مراكز صيفية .

٣ ـ إقامة ندوات وحلقات دراسية متخصصة / إصدار مجلة عربية على مستوى الخليج العربي .

٤ ـ تكوين لجنة مشتركة من الجهات المعنية بالارشاد والتوجيه في دول الخليج العربية .

ـ بيانات هذا الجدول تغطي إجابات الدول العربية الخليجية على بنود سؤال رقم (١) في الاستبيان .

ـ أرسلت دولة الكويت ثلاث استمارات تمثل ثلاث جهات ، تم الرمز اليها في هذا الجدول والجداول التالية على النحو التالي : قطاع الخدمة الاجتماعية والخدمة النفسية بوزارة التربية والتعليم بالرمز (ت) وإدارة الشباب والطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالرمز (ش) وإدارة رعاية الأحداث بنفس الوزارة بالرمز (ر) .

ـ المقصود بالنتيجة الجمعية هي حاصل ما أجمعت عليه إجابات الدول العربية الخليجية .

٢ ـ الأهـــداف :

من خلال الاجابات التي توفرت على السؤال المتعلق بأهداف الوزارة المعنية في كل دولة من الدول الأعضاء في مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، تم تحديد مجموعة من الأهداف المشتركة ، والتي روعي في ترتيبها أهميتها ومدى اشتراكها بين الدول الأعضاء بالمجلس وذلك على النحو التالي :

أ ـ نشر الوعي بين الأهالي في المجالات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتشجيعهم على الأساليب الحديثة في تلك المجالات ، وتقوية مشاركتهم في برامج الرعاية الاجتماعية .

ب ـ رعاية الأسرة ومساعدتها على تحسين أوضاعها والتغلب على مشاكلها الاجتماعية ، وخاصة في مجال تربية وتنشئة الأبناء .

جـ ـ توفير احتياجات التنشئة الاجتماعية السليمة للأطفال والشباب من خلال إنشاء دور حضانة ورياض أطفال وتنظيم برامج مدرسية وصيفية ثقافية ورياضية وترويحية .

د ـ العمل على إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة في إطار القيم الاسلامية التي تزيد من قدرة المجتمع على الاستفادة من جميع إمكانياته لتحقيق رفاهية أبنائه .

هـ ـ إتاحة الفرصة للعنصر النسائي للمشاركة بدور إيجابي وفعال في خدمة المجتمع وفقا للقيم الاسلامية مع الاهتمام بمتطلبات الأمومة ورعاية الطفولة .

و ـ مواجهة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن نمو المجتمعات المحلية وتحضرها ، وذلك من خلال برامج وخدمات مدروسة .

ز ـ العناية بالأحداث الجانحين ومجهولي الوالدين وخلق المناخ الاجتماعي المناسب لاندماجهم في المجتمع .

ثانيا ـ الجهات المعنية واختصاصاتها :

١ ـ أفادت ست من الدول الأعضاء أن لديها جهة معنية بالارشاد والتوجيه الاجتماعي ، في حين أفادت دولة واحدة هي دولة قطر بأنه لم تتحدد لديها بعد ، جهة للقيام بعملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي .

جدول رقم (٢)
يوضح الجهات المعنية بالارشاد والتوجيه الاجتماعي بالدول العربية الخليجية

الترتيب	الدولة	الوزارة	الجهة المعنية
١	الامارات	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	إدارة الرعاية والتنمية الاجتماعية
٢	البحرين	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	قسم التنمية الاجتماعية
٣	السعودية	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	الادارة العامة للتنمية الاجتماعية
٤	العراق	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	المؤسسة العامة للثقافة العمالية
٥	عمان	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	المديرية العامة للشئون الاجتماعية وإداراتها
٦	قطر	—	—
٧	الكويت	أ ـ وزارة التربية والتعليم	قطاع الخدمة الاجتماعية والخدمة النفسية
		ب ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	مراكز الشباب

ـ بيانات هذا الجدول تغطي إجابات الدول الأعضاء على سؤالي ٣ و ٤ من صحيفة الاستبيان .

ـ أفادت دولة قطر بعدم تحديد جهة معينة داخل الوزارة . راجع الفقرة الأولى من أعلاه .

ـ سبق الاشارة الى أن الكويت شاركت بثلاث استمارات.(راجع هامش جدول رقم ١) .

٢ ـ وعند الطلب بتحديد هذه الجهة المعنية واختصاصاتها ، توفرت البيانات التي تضمنها جدول رقم (٢) والتي يتبين منها تفاوت تسمية هذه الجهة في الدول الأعضاء الست ما بين ادارة وقسم ومؤسسة ومديرية للرعاية أو للتنمية الاجتماعية .

أما فيما يتعلق باختصاصات هذه الجهات ، فانها وإن تباينت ، فيمكن بعد التوفيق بينها ، وذلك بالأخذ بالعناصر المشتركة فيها ، وترتيبها على النحو التالي :

أ ـ التنسيق بين الوزارات المشتركة في مشاريع التنمية الاجتماعية .

ب ـ الاشراف على الخطط والمشروعات التي تسهم في الارشاد والتوجيه الاجتماعي .

جـ ـ رعاية الطفولة والشباب وتنشئتهم تنشئة اجتماعية قوامها الدين والأخلاق وإكسابهم المهارات لاستثمار أوقات الفراغ وزيادة ارتباطهم بالأسرة .

د ـ اجراء الدراسات والبحوث للتعرف على المشكلات التي تواجهها الفئات الاجتماعية ، كمشكلات الأمومة ، والطفولة ، والأسرة وغيرها .

هـ ـ رعاية نشاط الجمعيات الأهلية ونشر الثقافة العمالية .

و ـ رعاية الأحداث الجانحين ومجهولي الوالدين ودمجهم في المجتمع .

ثالثا ـ الشروط الواجب توفرها في القائمين على الارشاد والتوجيه الاجتماعي :

١ ـ أكدت أربع دول على وجوب توفر شروط في القائمين على عملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، هي دولة البحرين والجمهورية العراقية وسلطنة عمان ودولة الكويت .

٢ ـ وعند تحديد الشروط الواجب توفرها في القائمين على عملية الارشاد والتوجيه ، شاركت المملكة العربية السعودية الدول الأربع الوارد ذكرها في الفقرة السابقة في هذا التحديد .

وبوجه عام ، فقد تركزت الشروط المطلوبة ، فيما يلي ، مرتبة حسب أهميتها وتكرار ذكرها من قبل الدول الخمس :

الشرط الأول : حيازة المؤهل والتخصص المناسب لهذا المجال .

الشرط الثاني : القدرة على اكتساب ثقة الناس وإقناعهم .

الشرط الثالث : الالمام الكامل بسياسة الوزارة وخططها في مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي .

الشرط الرابع : الخبرة العملية بموضوعات هذا المجال والاستفادة من الوسائل السمعية والبصرية والاعلامية المختلفة .

الشرط الخامس: القدرة على اجراء البحوث الاجتماعية الميدانية .

رابعا ـ وسائل الاتصال المتبعة :

١ ـ تعتبر وسائل الاتصال ، على اختلاف أنواعها ، هي القنوات التي يتم من خلالها توصيل مضامين الارشاد والتوجيه الاجتماعي الى الفئات المستهدفة .

لذا فقد حرص الاستبيان على الوقوف على نوعية هذه الوسائل التي تتبعها الجهات المعنية في الدول الأعضاء ، وعلى ترتيب أهميتها حسب نظر تلك الجهات .

جدول رقم (٣)
يوضح الوسائل التي تتبعها الجهة المختصة لتوصيل الارشاد
والتوجيه الاجتماعي بين المواطنين ، مرتبة حسب الأهمية
لدى الدول العربية الخليجية

الترتيب	الوسيلة	الامارات	البحرين	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت			النتيجة الجمعية
								ت	ش	ر	
أ	محاضـــرات	٢	٠	١	١	٢	–	٤	٢	٦	(١)
ب	برامج اذاعية	٧	٠	٤	٧	٧	–	٩	٦	٥	(٧)
جـ	أفلام تثقيفية	٥	٢,٥	٠	٥	٥	–	١١	٤	٣	(٨)
د	زيارات للأسر	١	٢,٥	٣	٠	٣	–	٣	–	١	(٢)
هـ	مواعظ في المساجد	٣	٠	٤	٠	٤	–	١٠	٣	٤	(٤)
و	برامج تلفزيونية	٦	٠	٠	٣	٨	–	٨	٧	٢	(٦)
ز	نـــدوات	٤	٢,٥	٢	٢	١	–	٥	١	٧	(٣)
ح	مطبوعات توعية	٨	٢,٥	٥	٠	٦	–	٦	٥	٨	(٥)
ط	أخرى تذكر	–	–	×	×	–	–	×	–	–	
	الصحف والمجلات	–	–	٠	٣	–	–	٧	–	–	(١٠)
	الجمعيات النسائية وغيرها	–	–	٦	٠	–	–	٠	–	–	(١١)
	اتصالات مباشرة	–	–	٦	٠	–	–	١	–	–	(٩)

- بيانات هذا الجدول تغطي اجابات الدول العربية الخليجية على سؤال رقم (٧) من صحيفة الاستبيان .
- أشارت دولة البحرين الى الوسيلة المتبعة بعلامة (√) مما اضطرنا الى اللجوء الى هذا الرقم ، الذى يعتبر الوسيط بين اربع إجابات .
- بالنسبة لدولة الكويت ، رجاء مراجعة هامش جدول رقم (١) .

وقد دلت البيانات التي تم استخلاصها ، وعرضها في الجدول رقم (٣) على أن المحاضرات وزيارات الأسر تتصدر وسائل الاتصال ، يليها الندوات والمواعظ في المساجد ، مما يدل على اعتماد الجهات المعنية على الاتصال المباشر بين القائمين على عملية الارشاد وبين الفئات المستهدفة مما يتطلب المعايشة والمحاورة وجها لوجه ، كما أن هذه الوسيلة تحدد الفئات المستهدفة من حيث نوعها وحجمها ، وبالتالي القدرة على تحديد متطلبات توعيتها وتوجيهها .

أما إرسال نشرات التوعية والبرامج التلفزيونية فتأتي في المرتبة الثالثة من الأهمية تليها البرامج الاذاعية والأفلام التثقيفية ، وقد يكون ذلك راجعا الى أن استخدام مثل هذه الوسائل يحتاج الى إمكانيات فنية متخصصة لم تتوفر بعد ، كما قد يكون مرد ذلك الى أن

الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى من برامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي القائمة في الدول الأعضاء ، هي تلك الفئة التي يتم الوصول اليها مباشرة مما يفرض على الجهات المعنية إيلاء وسائل الاتصال المباشر التي سبق ذكرها كل الأهمية .

إلا أن ذلك لا يمنع من الاشارة الى أهمية الأخذ بالوسائل السمعية البصرية الحديثة لفعاليتها من حيث الانتشار والتأثير في المستقبل .

كما ألمحت بعض الدول الى أهمية النشر في الصحف والمجلات والاتصالات المباشرة والتعاون مع الجمعيات النسائية والأهلية في عمليات التوعية والارشاد .

٢ ـ وقد أشارت غالبية الدول العربية الخليجية الى مشاركة جهات أخرى الى جانب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فيها في توصيل الارشاد والتوجيه الاجتماعي الى الفئات المستهدفة ، مما يعكس بدرجة أو بأخرى ، فهم عملية الارشاد والتوجيه فهما شاملا يستوعب مختلف الجوانب الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية .

خامسا ـ موضوعات الارشاد والتوجيه الاجتماعي ومدى الاستجابة لها :

١ ـ تشمل عملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي في الدول العربية الخليجية ، عددا من الموضوعات التي تمت الاشارة اليها من خلال استعراض أهداف وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية في هذا المجال ، إضافة الى أنه سيتم التعرض اليها عند تحديد الأولويات التي يجب التركيز عليها قبل غيرها عند وضع خطة عربية خليجية مشتركة للارشاد والتوجيه الاجتماعي .

ورغم أن إفادات تلك الدول حول هذه الموضوعات تختلف في عناوينها من دولة الى أخرى كذلك الأمر في ترتيب أولويتها ، إلا أنه يمكن ، وبأخذ العوامل الأساسية المشتركة بينها ، عرضها من حيث الفئات المستهدفة منها ، وذلك على النحو التالي :

أ ـ الأسرة : العلاقة بين أفرادها وبينها وبين غيرها من الأسر ، دور رب الأسرة ، التوجيه الأسري ، اقتصاديات الأسرة ورخاؤها وتقدمها .

ب ـ المواطن : مفهوم المواطن الصالح ، ربط المواطن بعملية التنمية ، خلق الوعي لديه لمواجهة معوقات المشاركة الاجتماعية ، تجنيد وسائل الاتصال الاعلامي الجماهيري من إذاعة وتلفزيون وصحافة في تنمية الاتجاهات الايجابية عند المواطن نحو العمل والانتاج والمساهمة في رعاية منجزات الدولة ومشروعاتها والتعرف على القوانين والأنظمة المعمول بها .

جـ ـ المرأة : مفهوم المرأة الصالحة ، حقوق وواجبات المرأة ، توجيه المرأة ودورها التربوي ، المرأة كربة بيت وعاملة ، الزواج من أجنبيات ومشكلات الطلاق .

د ـ الطفولة : المحافظة على الجنين في بطن أمه ، برامج التوعية الصحية والثقافية للأم الحامل والأم التي وضعت حملها ، مراكز رعاية الطفولة والأمومة ، تربية الأطفال وتنشئتهم على القيم الاسلامية الحياتية الروحية ، كيفية اطفاء العادات الضارة

- التي تنشأ لدى الطفل عند الغفلة عن التربية السليمة ، النظرة العادلة الى مجهولي الوالدين وكيفية رعايتهم ، إعادة تأهيل الأحداث الجانحين .

٢ ـ أفادت ست دول بحدوث استجابة لدى المواطنين لعملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي . ولكنها تباينت في ردودها حول أكثر المناطق استجابة لهذه العملية ، حيث جاءت المدينة في المرتبة الأولى في كل من دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية العراقية ، وفي المرتبة الثانية في المملكة العربية السعودية بينما احتلت القرية المرتبة الأولى لدى دولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ، والمرتبة الثانية لدى الجمهورية العراقية . أما البوادي فقد جاءت في المرتبة الثانية في سلطنة عمان وفي المرتبة الثالثة لدى المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية .

وفي حين لم تجب دولة قطر على هذا السؤال ، فإن إحدى استمارات دولة الكويت ، والخاصة بادارة رعاية الأحداث قد أرجعت سبب عدم استجابة المواطنين لعملية الارشاد لسببين رئيسيين هما : عدم استخدام قنوات الاتصال بصورة جيدة ، وعدم بلوغ البرامج المعدة المستوى المطلوب من الصلاحية الملائمة للمواطنين .

٣ ـ وبالاشارة الى البرامج الارشادية التي لا يتفاعل المواطنون معها ، أبدت دولة البحرين عدم قدرتها على تحديد مثل ذلك حاليا ، كما لم تجب دولة قطر ، وأشارت إدارة رعاية الأحداث بدولة الكويت الى أن اعتماد البرامج على ما يشبه الاسلوب الاكاديمي الجاف قلل من تفاعل المواطنين معها .

سادسا ـ الخطة السنوية ، إعدادها ، تقويمها ، والمؤسسات المساهمة فيها :

١ ـ أوضحت كل من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وسلطنة عمان ودولة الكويت بأن لديها خطة سنوية لتنفيذ برامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، بينما أفادت كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر بعدم توفر مثل هذه الخطة .

أما الجهات التي تساهم في وضع الخطة السنوية المذكورة ، فقد أجمعت الدول الخمس ، التي أقرت بوجود الخطة ، على أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي الجهة المعنية بوضع هذه الخطة ، ولكن الاختلاف بينها كان في تحديد الجهة المختصة داخل هذه الوزارة ، حيث تفاوتت ما بين وكالة ومديرية عامة وإدارة ومركز وجهاز .

أما حول مشاركة وزارات أخرى في إعداد هذه الخطة ، الى جانب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، فقد انفردت الجمهورية العراقية وسلطنة عمان بذكر عدد من الوزارات ذات العلاقة وإن كانت سلطنة عمان أشارت الى أن هذه المساهمة تتم من خلاله لجنة مشتركة . جدول (رقم ٤) .

ويتبين من كل ذلك أهمية وجود خطة سنوية لتنفيذ برامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، على أن تشارك في وضعها وزارات وجهات معنية تأكيداً للمفهوم الشامل لعملية الارشاد من جهة ، وتنسيق الجهود وتكاملها من جهة أخرى ، كما أن تحقيق مثل ذلك عن طريق لجنة مشتركة سيضمن قدراً أكبر من النجاح .

جدول رقم (٤)
يوضح مدى توفر خطة سنوية لتنفيذ برامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي
في الدول العربية الخليجية والجهات المساهمة فيها

الترتيب	الدولة	وجود خطة سنوية	عدم وجود خطة سنوية	الجهات التى تسهم في اعداد الخطة السنوية	
				وزارة العمل والشئون الاجتماعية	جهات أخرى
١	الامارات		×		
٢	البحرين	×		ادارة الشؤون الاجتماعية	
٣	السعودية	×		الادارة العامة للتنمية ومراكز التنمية والخدمة الاجتماعية والادارات الأخرى بوكالة الشؤون الاجتماعية ، اضافة الى مركز التدريب والبحوث التطبيقية في تنمية المجتمع	
٤	العراق	×		المؤسسة العامة للاصلاح ـ دائرة اصلاح الكبار ودائرة اصلاح الأحداث .	بالتعاون مع وزارة الاعلام ، والتربية والتعليم ، والجامعات .
٥	عمان	×		المديرية العامة للشؤون الاجتماعية ، جهاز الاعلام بالوزارة وتنمية المجتمعات المحلية	لجان مشتركة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، الاعلام ، التربية والتعليم ، الصحة ، العدل والشؤون الاسلامية ، والزراعة
٦	قطر		×		
٧	الكويت	×		ادارة الشباب والطفولة ـ قسم التوجيه والمتابعة	
	المجموع	٥	٢		

ـ تغطي بيانات هذا الجدول الأسئلة ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، الواردة في صحيفة الاستبيان .

٢ ـ أجمعت الدول الخمس والتي أفادت بوجود خطة سنوية لتنفيذ برامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، بأنها تقوم بعملية تقويم للتعرف على مدى نجاح برامج الخطة ، والوقوف على جوانب النجاح لتقويتها وجوانب الاخفاق لمعالجتها في الوقت المناسب .

وقد تنوعت الطرق التي تتبعها هذه الدول في عملية التقويم ، حيث اشتملت على البحوث الميدانية واستطلاع آراء الفئات المستهدفة ودراسات تقيمية ، ومتابعة ومراقبة وتقييم عملية التنفيذ ، ومراقبة التغيرات لمعالجتها في الخطط المستقبلية والزيارات الميدانية والتقارير التقويمية والندوات والاجتماعات الدورية للمسؤولين واللجان المشتركة واستخدام استمارات متضمنة نظم ومعايير اجتماعية . جدول (رقم ٥) .

إن هذا التنوع في طرق التقويم أساسه تنوع البرامج القائمة واختلافها بين هذه الدول ، ومع ذلك فانها مؤشر جيد يحتاج الى دعم لزيادة فعاليته حتى يلبي متطلبات الواقع المتجدد .

جدول رقم (٥)
يوضح مدى تقويم خطط وبرامج الارشاد والتوجيه
الاجتماعي بالدول العربية الخليجية والطرق المتبعة فيه

الترتيب	الدولة	تقويم الخطة		الطرق المتبعة في التقويم
		يتم	لا يتم	
١	البحرين	×		بحوث ميدانية + استطلاعات رأي + دراسات تقييمية .
٢	السعودية	×		
٣	العراق	×		متابعة ومراقبة وتقييم التنفيذ + دراسات ميدانية .
٤	عمان	×		زيارات ميدانية + تقارير تقويمية + ندوات واجتماعات + لجان مشتركة .
٥	الكويت	×		استمارة تشمل نظم ومعايير اجتماعية لبرامج مراكز الشباب .

ـ تغطي بيانات هذا الجدول السؤالين ١٤ ، ١٥ من أسئلة صحيفة الاستبيان .

ـ يقتصر هذا الجدول على الدول الخمس التي أقرت بوجود خطة سنوية للارشاد والتوجيه الاجتماعي . رجاء مراجعة جدول رقم (٤) .

ـ بالنسبة لدولة البحرين فإن إجابتها تركزت على نيتها القيام بعملية التقويم مستقبلا .

٣ ـ حيث أن عملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، تقوم أساساً على اشراك المواطنين في برامج التنمية والخدمات الاجتماعية وعلى إشراك المؤسسات الأهلية والخيرية في هذه البرامج على وجه الخصوص ، كما يتبين من نتائج تحليل ردود الدول الأعضاء حول مفهوم الارشاد والتوجيه الاجتماعي . رجاء مراجعة جدول رقم (١) .

فان إمكانية مساهمة المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية في هذا المجال كبيرة وواسعة رغم اختلاف عددها وأنشطتها من دولة الى أخرى .

ومن أجل حصر هذه الامكانية وترتيب أولويتها فقد تم توجيه سؤال بهذا المعنى الى الدول العربية الخليجية ، وإعداد جدول رقم (٦) بنتائج ردود هذه الدول ، والتي أكدت بأن مراكز التنمية والجمعيات النسائية ، إن وجدت ، تحتل المقام الأول ، تليها المراكز القومية للاعلام ومعاهد الثقافة العمالية وأندية الشباب والرياضة ، إن وجدت ، رغم أن مدى الاستفادة من الأندية الأخيرة يتفاوت بين تلك الدول ، وتأتي بعد ذلك ، في المقام الثالث ، الروابط والأندية الأدبية والجمعيات العلمية المتخصصة ثم بيوت الشباب . وقد انفردت سلطنة عمان بالاشارة الى فعالية إسهام المساجد ومراكز الارشاد ومراكز تحفيظ القرآن والجمعيات التربوية بوجه عام في العملية الارشادية .

جدول رقم (٦)

حول المؤسسات الاجتماعية الحكومية والأهلية في الدول العربية الخليجية

والتي يمكن أن تساهم في مجالات الارشاد والتوجيه الاجتماعي

مع ترتيبها حسب الأهمية

الترتيب	المؤسسة	الامارات	البحرين	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت			النتيجة الجمعية
								ت	ش	ر	
أ	الجمعيات النسائية	٢	٢	٢	١	٢	-	٢	-	٢	١
ب	مراكز التنمية الاجتماعية	١	١	١	-	١	١	-	-	-	
جـ	المراكز القومية للاعلام	-	٣	٤	-	٣	-	٦	-	-	
د	معاهد الثقافة العمالية	-	-	-	٣	-	-	٣	-	٣	٢
هـ	أندية الشباب والرياضة	٣	٤	٦	٢	٤	٢	١	-	٥	
و	الجمعيات العلمية المتخصصة	-	٥	٥	٥	-	-	٤	-	١	
ز	النوادي والروابط الأدبية	٤	-	٣	٤	٥	-	٥	-	٤	
ح	بيـــوت الشباب	٥	-	٧	-	-	-	-	-	٦	
ط	أخـــرى (تذكر)										٣
	المســـاجد					×					
	مدارس تحفيظ القرآن					×					
	مراكز الارشاد الزراعي والصـحي					×					

- بيانات هذا الجدول تغطي إجابات الدول الأعضاء على سؤال رقم (٢٠) من صحيفة الاستبيان .

- بالنسبة لدولة الكويت ، الرجاء مراجعة هامش جدول رقم (١) .

٤ ـ وفي محاولة لاستشفاف السبل التي يمكن من خلالها جعل المؤسسات الاجتماعية أداة فعالة ومؤثرة في عملية التنمية في جانبها الارشادي ، تم تضمين الاستبيان سؤال بهذا المعنى ، وجاءت ردود ، رغم اختلاف صياغاتها ، متفقة من حيث الجوهر على مجموعة من العوامل ، التي يمكن بتوفرها تكون هذه المؤسسات قوة مساعدة للجهود الرسمية وذات تأثير بعيد بحكم التصاقها بالمواطنين ، ويتصدر هذه العوامل وضع مجموعة أهداف مشتركة على المستوى الخليجي لتكون مصدرا يعتمد عليه مصممو برامج الارشاد والتوجيه في كل دولة من الدول الأعضاء ، على أن تكون هذه الأهداف نابعة من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف ، ومن قيم المجتمع العربي الخليجي الأصيلة ، وملبية لاحتياجات وضرورات الواقع ، كذلك التقت ردود الدول الأعضاء على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من الوزارات المعنية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة للتخطيط لبرامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي وتوزيع مهام تنفيذها فيما بينها ، وأن تكون هذه اللجنة قادرة على المتابعة والتقييم ، وأن يتم توفير كافة الامكانيات الفنية المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج المشتركة وتبادلها ما بين الدول الأعضاء .

سابعا ـ الخطة الخليجية المشتركة ، برامجها ، أولوياتها ، والفئات المستهدفة منها :

١ ـ أجمعت الدول العربية الخليجية بدون استثناء على ضرورة وأهمية وضع خطة عربية خليجية مشتركة للارشاد والتوجيه الاجتماعي ، وأكدت على أن مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية هو الجهة المؤهلة لتحديد معالم هذه الخطة والاعلان عنها . جدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)
يوضح رأي الدول العربية الخليجية حول الجهة المرشحة لوضع
خطة خليجية مشتركة للارشاد والتوجيه الاجتماعي

الجهة التي تضع الخطة المشتركة	الامارات	البحرين	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت
مجلس الوزراء في كل دولة		×					×
مجلس وزراء العمل والشؤون بالدول العربية الخليجية	×	×	×	×	×	×	×
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية		×	×				×

ـ بيانات هذا الجدول تغطي ردود الدول العربية الخليجية على سؤال رقم(٢٣) من صحيفة الاستبيان .

٢ ـ اقترحت الدول الأعضاء بالمجلس العديد من البرامج العملية التي تساعد على تنفيذ السياسة الخليجية المشتركة في الارشاد والتوجيه ، جاء في مقدمتها القيام بمسح شامل للوسائل المستخدمة حاليا في الدول العربية الخليجية وتقييم مدى فاعليتها كخطوة ضرورية لاعتماد وسائل أكثر فاعلية . وعقد لقاءات وندوات علمية للمختصين والمسؤولين في هذه الدول للخروج بتوصيات علمية وعملية في هذا المجال ، والاشتراك في إنتاج أفلام تلفزيونية تعالج بعض المشكلات الاجتماعية المشتركة وتساعد على توثيق الصلات الثقافية بين مواطني هذه الدول ، وذلك بالاستعانة بالجهات المختصة ووسائل الاعلام المشتركة كمؤسسة الانتاج البرامجي المشترك .

٣ ـ رغم ما يبدو من تفاوت ظاهري في ردود الدول الخمس ، التي قدمت تصورها للموضوعات التي ينبغي التركيز عليها قبل غيرها عند تنفيذ الخطة الخليجية المشتركة في مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي (جدول رقم ٨) إلا أن هذه الدول تتفق على ضرورة التركيز على القيم الايجابية المستقاة من الدين الاسلامي الحنيف والتي تساعد على دفع عملية التنمية وذلك من خلال كشف المعتقدات الباطلة والمنسوبة خطأ الى الاسلام ، كذلك اتفقت هذه الدول على أهمية أن تحظى قطاعات الطفولة والشباب والأسرة والفئات الخاصة بالاهتمام الأول ، وعلى ربط المواطن بالسياسة العامة للدولة واشتراكه في برامج التنمية والخدمات الاجتماعية وباشراك المؤسسات الأهلية والخيرية فيها ، وتقدير العمل والانتاج ، واستثمار وقت الفراغ .

جدول رقم (٨)
يوضح أولويات الخطة الخليجية المشتركة في مجال الارشاد
والتوجيه الاجتماعي حسبما تراها الدول العربية الخليجية

الترتيب	الدولة	الأولويات				
		١	٢	٣	٤	٥
١	الامارات	اشراك المواطنين في البرامج	تغيير القيم السلبية	نشر القيم البناءة	اشراك المؤسسات الأهلية	
٢	البحرين	نشر القيم الايجابية المرتبطة بالدين	توضيح موقف الدين من القيم السلبية			
٣	السعودية	التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة	الثقافة الاجتماعية للأمهات والفتيات	الارشاد في مجال رعاية الفئات الخاصة	العلاقات الأسرية السليمة	استثمار أوقات الفراغ ومضار بعض العادات
٤	العراق	—	—	—	—	—
٥	عمان	ربط المواطن بالسياسة العامة للدولة	الاهتمام بقطاع الطفولة والامومة	الاهتمام بقطاع الشباب		
٦	قطر	—	—	—	—	—
٧	الكويت	رعاية الطفولة والشباب	احترام وتقدير العمل	رعاية الأحداث	رعاية مجهولي الوالدين	تجديد التعليم وتحديث الأجهزة الحكومية

ـ بيانات هذا الجدول تغطي إجابات دول الخليج العربية على سؤال رقم (٢٥) من صحيفة الاستبيان .

٤ ـ ولاستكمال جوانب الخطة الخليجية المشتركة في مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، حددت الدول العربية الخليجية ، الفئات المستهدفة من وضع مثل هذه الخطة ، وترتيبها حسب الأهمية . جدول رقم (٩) .

وقد جاءت فئة النساء من ربات بيوت وعاملات وفئة المزارعين والفلاحين في المرتبة الأولى تليها فئة العمال ومن بعدهم طلبة المدارس والجامعات ، ففئة موظفي الحكومة والقطاع الخاص ، كما انفردت سلطنة عمان بذكر الوعاظ والتجار ورواد الأندية ضمن الفئات التي ينبغي أن تستهدفها عملية الارشاد .

وبهذا اتضح أي فئات المجتمع هي أحوج للارشاد والتوجيه الاجتماعي ، كما اتضحت المعالم الأخرى للخطة الخليجية المشتركة .

جدول رقم (٩)

يوضح فئات المجتمع في الدول العربية الخليجية ، التي يمكن أن تستهدفها عملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، مع ترتيبها حسب الأهمية والأولوية

الترتيب	الفئة	الامارات	البحرين	السعودية	العراق	عمان	قطر	الكويت			النتيجة الجمعية
								ت	ش	ر	
أ	طلبة المدارس والجامعات	٢	٤	٥	٤	٣	٣	-	١	٤	٣ (٤)
ب	موظفو الحكومة والقطاع الخاص	٥	٥	٤	٥	٤	٤	-	٤	٢	٣ (٥)
جـ	العمـــال	٤	٣	٣	٢	٥	٢	-	٣	١	٢ (٣)
د	المزارعون والفلاحون	٣	٢	١	١	٢	-	-	٥	١	١ (٢)
هـ	النساء ـ ربات بيوت وعامـــلات	١	١	٢	٣	١	١	-	٢	٣	١ (١)
و	أخرى (تذكـــر)					√					
	الوعـــاظ					×					
	التجـــار					×					
	رواد الأندية					×					

ـ بيانات هذا الجدول تغطي إجابات دول الخليج العربية على سؤال رقم (٢٦) من صحيفة الاستبيان .

ـ بالنسبة لدولة الكويت ، الرجاء مراجعة هامش جدول رقم (١) .

ـ النتيجة الجمعية هي حاصل مجموع إجابات الدول العربية الخليجية ، وترتيبها في رتب حسب الأهمية .

الفصل الثالث
المؤشرات والتوصيات

أولا ـ المؤشرات :

إن تحليل نتائج ردود أقطار الخليج العربية على الاستبيان الخاص بدراسة الارشاد والتوجيه الاجتماعي بالدول العربية الخليجية ، لا بد أن يؤدي الى مجموعة مؤشرات عامة ، مستخلصة من واقع التجارب المحلية ، في سبيل إبراز سمات مشتركة لتجربة ذات خصائص واحدة على امتداد رقعة الخليج العربي مما يساعد في الوصول الى توصيات ومقترحات عملية في هذا المجال .

ويمكن تلخيص أهم المؤشرات فيما يلي :

١ ـ التقت الدول العربية الخليجية في أن مفهوم عملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي ينصب أولا على العمل على إشراك المواطنين والمؤسسات الأهلية والخيرية في برامج التنمية والخدمات الاجتماعية ، مما يؤكد على وحدة التصور المشترك ، ويسهل صياغة سياسة عربية خليجية في هذا المجال ، كما يؤكد مثل هذا المفهوم المشترك على التوجه التنموي السائد في هذه الدول ، إضافة إلى أن الارشاد والتوجيه الاجتماعي باعتباره عملية نشر وتوعية بالقيم الاجتماعية البناءة والمستمدة من التراث الاسلامي وتعزيزها إنما يكمل المفهوم السابق القائم على المشاركة ، حيث أن المشاركة تجيء في مقدمة القيم الاسلامية الصميمة ، من ذلك قوله تبارك وتعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) .

٢ ـ وعلى الرغم من إفادة غالبية دول الخليج العربية ، بتوفر جهة معنية بالارشاد والتوجيه الاجتماعي لديها ، فان هذه الجهات تباينت في تسمياتها ومستواها ، وبالتالي في اختصاصاتها .

كما تبين بأن هذه الجهات ، رغم أنها معنية بهذا المجال ، إلا أنها غير متخصصة أو متفرغة له ، مما جعل من الضروري إنشاء أجهزة مختصة بهذا الجانب الهام والحيوي ، تستطيع أن تستفيد من الوسائل والتقنيات الحديثة ، بما يضمن لبرامج الارشاد فعالية وانتشارا ، إضافة الى أن مثل ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال التنسيق بين جميع الجهات المعنية الأخرى ، وفي ضوء الدراسات العلمية والمسوح الميدانية التي يتم اجراؤها في هذا المجال .

٣ ـ إن نجاح القائمين على عملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي مرهون بتوفر مجموعة شروط فيمن يتحمل مسؤولية القيام بهذه العملية ، وقد أكدت أقطار الخليج العربية على ضرورة حيازة مؤهل وتخصص مناسب لهذه المهمة ، على أن يتمتع حامله بقدرة على إكتساب ثقة الناس وإقناعهم ، حيث إنهما شرطان متكاملان ضروريان تأتي بعدهما بقية الشروط كعوامل

مساعدة ، ويكون هذان الشرطان أكثر ضرورة في البرامج القائمة حاليا والتي تعتمد على مخالطة ومجالسة الفئات المستهدفة .

٤ ـ جاءت المحاضرات وزيارات الأسر في مقدمة وسائل الاتصال المتبعة في الدول العربية الخليجية ، تليها الندوات والمواعظ في المساجد ، وهي وسائل ، على الرغم من نجاحها في حال كفاءة القائمين عليها ، محدودة الانتشار ومحصورة بفئات وجماعات قليلة العدد بالنسبة لحجم الفئات الأخرى المحتاجة للارشاد والتوجيه .

إن التطور يفرض استغلال الوسائل السمعية والبصرية وكافة التقنيات الحديثة وزيادة الاعتماد عليها ، دون أن يعني ذلك الغاء الوسائل التقليدية التي تميز بها المجتمع العربي الخليجي المسلم .

٥ ـ إن الارشاد والتوجيه الاجتماعي بقدر ما هو واجب على الدولة ، هو حق للجميع ، مما يترتب عليه القيام بمسوح ودراسات لتحديد احتياجات فئات المجتمع له ، ووضع برامج تكفل وصوله الى مختلف الفئات والمناطق .

ففي حين تركزت إجابات الدول العربية الخليجية على أن الموضوعات المطلوبة لبرامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي في هذه المرحلة هي الموضوعات التي تعالج قضايا الأسرة والمواطن والمرأة والطفولة ، فإن هذه الاجابات تباينت حول أكثر المناطق استجابة لهذه البرامج ، فكانت المدينة تحتل المرتبة الأولى في بعض هذه الدول ، في حين بعضها الآخر تحتل فيه القرية هذه المرتبة ، أما البوادي فلم تحتل الا المرتبة الثانية أو الثالثة .

٦ ـ تكاد تنفرد وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بمسؤولية وضع خطة سنوية لتنفيذ برامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي في غالبية الدول العربية الخليجية ، حيث لا تساهم الوزارات والجهات الأخرى المعنية في وضع هذه الخطة إلا في دولتين فقط ، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد في ترسيخ المفهوم الشامل لعملية الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، خاصة وأن كل الدول قد أكدت على ضرورة تضافر الجهود وتكامل التخصصات واستغلال كافة الامكانيات لزيادة فعالية برامج الارشاد ، والتي لا يمكن لها أن تتم إلا في إطار من التنسيق المستمر من خلال لجنة مشتركة تشكل من مختلف الجهات المعنية ، حكومية كانت أم أهلية ، تتولى وضع خطة سنوية على مستوى الدولة ككل ، وتتوزع مهام تنفيذها على كل الوزارات والجهات .

ورغم تباين عملية تقويم الخطط القائمة في هذه الدول تبعا لتباين هذه الخطط والبرامج المنفذة منها ، إلا أنها جميعها قد استشعرت ضرورة مثل هذه العملية للوقوف على مدى ما تحققه تلك الخطط من إيجابيات لتدعيمها وتقويتها ومن سلبيات لمعالجتها دون إبطاء .

٧ ـ تؤكد الدول العربية الخليجية ، وبالاجماع ، على أهمية وضرورة وضع سياسة عربية خليجية مشتركة في مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، وذلك لايمانها بأن أي جهد في هذا المجال لا يمكن أن يكون فعالا ومؤثرا ما لم يكن في إطار سياسة مشتركة ، محددة الأهداف ، واضحة المعالم ، قابلة للتنفيذ والاستثمار ، خاضعة للتقويم والتطور .

وقد أكدت هذه الدول ، وبالاجماع أيضا ، على إن مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية هو الجهة المؤهلة لوضع مثل هذه السياسة ، كما حددت أهم الموضوعات التي ينبغي التركيز عليها عند التخطيط لتنفيذ هذه السياسة ، مما يبرز إدراك وزارات العمل والشؤون الاجتماعية في تلك الدول لمدى حاجة مختلف فئات المجتمع الى الارشاد والتوجيه ، حيث تطابقت تلك الموضوعات المقترحة مع حاجة هذه الفئات .

فقد اتفقت تلك الدول على ضرورة التركيز على القيم الايجابية المستقاة من الدين الاسلامي الحنيف ، والتي تساعد على دفع عجلة التنمية ، كما اتفقت على أهمية أن تحظى قطاعات الطفولة والشباب والأسرة والمرأة والفئات الخاصة بالاهتمام الأول ، إضافة الى ضرورة ربط المواطنين بالسياسة العامة للدولة وإشراكهم في برامجها التنموية وخدماتها الاجتماعية واشراك المؤسسات الأهلية والخيرية فيها .

ثانيا ـ التوصيات :

١ ـ التأكيد على ضرورة رسم سياسة عربية خليجية مشتركة في مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، تقوم على هدي مبادىء وتعاليم الاسلام الحنيف ، وعلى القيم العربية الأصيلة ، وبما يراعي خصوصيات مجتمع الخليج العربي ، ويعالج قضاياه الحياتية ، ويواجه التحديات المعاصرة ، ويرسم بوضوح معالم الغد المنشود . على أن يتم الأخذ في الاعتبار ، عند الشروع في وضع هذه السياسة ، الأسس العلمية التالية :

أ ـ تحديد المبادىء والأهداف العامة وتمييزها عن الأهداف المرحلية الاجرائية القابلة للقياس والمراجعة .

ب ـ اعتماد الدراسات والمسوح الميدانية وتحليل البيانات كأسلوب لتحديد وتقدير احتياجات فئات المجتمع والمضامين المطلوب توصيلها .

جـ ـ الاستفادة ، بأقصى ما يمكن ، من الامكانيات والتقنيات الحديثة والمتاحة ، في إعداد البرامج بالشكل الذي يدعم قدرتها على التأثير والانتشار ومنافسة البرامج الأخرى السائدة .

د ـ ترتيب أولويات التوجه الى الفئات والمناطق بطريقة عادلة وحسب الحاجة ، بحيث لا تستأثر فئة أو منطقة بأغلب البرامج الموجهة .

٢ ـ الأخذ بالمفهوم الشامل للارشاد والتوجيه الاجتماعي ، والقائم على إشراك المواطنين والمؤسسات الأهلية في برامج التنمية والخدمات الاجتماعية ، ومعالجة كافة الجوانب الدينية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية والترفيهية وغيرها في إطار متكامل متفاعل .

٣ ـ عقد لقاء عمل بين المسؤولين والمختصين في مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي بالدول العربية الخليجية ، لاقتراح معالم سياسة عربية خليجية مشتركة ، على أن تعرض على مجلس وزراء

العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية في إحدى دوراته القادمة لمناقشتها واتخاذ القرار المناسب بشأنها .

٤ ـ دعوة أقطار الخليج العربية الى تشكيل لجان مشتركة على مستوى كل دولة ، تضم ممثلين عن كافة الوزارات والجهات المعنية بالارشاد والتوجيه الاجتماعي ، على أن يكون من أولى مهامها وضع خطط سنوية واضحة المعالم ، قابلة للتنفيذ والتقويم المتعدد الجوانب والمستمر ، وأن تتوزع مسؤوليات تنفيذها على هذه الوزارات والجهات ، كل حسب اختصاصه وإمكاناته .

٥ ـ دعوة الدول العربية الخليجية الى انشاء جهاز مركزي متخصص في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية ، تتوفر له الامكانات الفنية والبشرية المؤهلة ، وتتركز مهمته في التخطيط والاشراف على برامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية من خلال لجنة مشتركة .

ويختص مثل هذا الجهاز بصفة خاصة بما يلي :

أ ـ القيام باجراء دراسات وبحوث ومسوح للتعرف على القضايا والمشكلات التي تواجهها الفئات الاجتماعية ، وتحديد الفئات والمناطق الأكثر حاجة الى التوجيه والارشاد .

ب ـ إعداد مشروعات تفصيلية للخطط السنوية التي تقدم الى اللجنة المشتركة لاقرارها والعمل بها ، وذلك من خلال الموازنة بين احتياجات المجتمع من جهة ، وبين الامكانيات الفنية والبشرية المؤهلة المتاحة من جهة أخرى .

جـ ـ تدريب وتأهيل القائمين على عمليات الارشاد والتوجيه وتزويدهم بالخبرات العلمية والعملية اللازمة .

د ـ القيام بدراسات تقويمية للبرامج القائمة وتحديد أوجه النجاح لتقويتها ، وأوجه الاخفاق لمعالجتها .

٦ ـ تشجيع الكشف ، بالدراسات والتحقيق العلمي ، عن الاسهامات النظرية والتطبيقية من خلال التجارب العالمية ، وفي ضوء التراث الانساني بصفة عامة والتراث الاسلامي العربي بصفة خاصة ، في مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي ، واقتراح السبل العملية للاستفادة من تجارب الماضي بما يتلاءم ومقتضيات العصر ، وذلك من خلال عقد ندوات وحلقات دراسية ومطبوعات وغيرها .

البحث الثاني

الارشاد الاجتماعي بدول الخليج العربية
بحث في المنطلقات والمجالات

الدكتور
أحمد كمال أبو المجد

المحتـــويات

		الصفحة من ـ الى
مقـــدمة	.....	٤٣
الفصل الأول	: **حول مفهوم وضرورات الارشاد والتوجيه الاجتماعي بالدول العربية الخليجية**	**٤٤ ـ ٥٢**
الفصل الثاني	: **معالم السياسة الخليجية المشتركة في مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي**	**٥٣ ـ ٧٢**
	تحديد المقصود بالسياسة الخليجية المشتركة للارشاد الاجتماعي	٥٣ ـ ٥٥
	أولاً : العناصر والمعالم الايجابية للسياسة الخليجية المشتركة	٥٥ ـ ٦٨
	ثانياً : العناصر والمعالم السلبية للسياسة الخليجية المشتركة	٦٨ ـ ٧٢
الفصل الثالث	: **نحو صياغة وتعميم بعض برامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي**	**٧٣ ـ ٨٠**
	البرنامج الأول : تعريف المواطنين بخطط التنمية في دول الخليج العربية	٧٣ ـ ٧٥
	البرنامج الثاني: ربط المواطن بمجتمعه القطري وبدول الخليج العربية	٧٥ ـ ٧٦
	البرنامج الثالث: الدين من أجل الحياة	٧٦ ـ ٨٠
الفصل الرابع	: **سبل التعاون مع المجالس الخليجية المختصة لتنفيذ برامج الارشاد الاجتماعي**	**٨١ ـ ٨٢**

مقدمـــة

ان دراسة الارشاد والتوجيه الاجتماعى فى مرحلتها الاولى ، والتى أنجزها مكتب المتابعة ، قد اتخذت طابع المسح الميداني الاستطلاعي ، مما يجعلها بما وفرته من معلومات وبيانات مستقاة من الجهات الرسمية فى دول الخليج العربية ، مقدمة ضرورية لهذه الدراسة التكميلية التى يشرفنى اعدادها بناء على تكليف من أمين عام مكتب المتابعة الأستاذ كامل صالح الصالح ، وذلك فى إطار استكمال دراسة هذا الموضوع ، والذى قرر مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية أهمية وضرورة مواصلة مناقشته وبحثه من خلال التركيز على ثلاثة عناصر رئيسية :

الأول يتعلق باقتراح معالم السياسة الخليجية المشتركة فى مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعى .

ثم العنصر الثانى الخاص بصياغة برامج للارشاد والتوجيه الاجتماعى فى أقطار الخليج العربية يتم تصميمها ووضعها تبعاً للأولويات التى تفرضها طبيعة الظروف الاجتماعية للمرحلة الحالية .

ثم العنصر الثالث والمتمثل فى تحديد وسائل تنفيذ تلك البرامج على المستوى الخليجى وسبل التعاون فيما بين الدول الاعضاء من جهة ومكتب المتابعة مع المجالس الخليجية المختصة فى تنفيذها .

ولقد اقتضى منى هذا التكليف اعادة صياغة دراسة الموضوع على نحو تم فيه تجميع عناصر البحث المتصلة بالتعريف بالارشاد الاجتماعى وبيان أهميته وبطبيعة مرحلة النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التى تمر بها دول الخليج العربية ، باعتبار ذلك مدخلاً ضرورياً للدراسة يحتاج الامر فيه الى الوضوح الكامل والى التبسيط ، خصوصا فى ظل الحداثة النسبية لدراسات الارشاد الاجتماعى ، وذلك على الاقل فى الدول العربية ودول الخليج العربية بصفة خاصة ، ومن ثم الانتقال بعد ذلك الى تناول مفصل لقضايا الارشاد الاجتماعى من حيث أهدافه ومضامين السياسة الخليجية المشتركة فى شأنه ، وعرض لتفاصيل بعض برامجه ، ووسائل تنفيذها سواء على المستوى الخليجي أو على المستوى المحلي .

ولا يسعنى فى الختام الا أن اتقدم بخالص الشكر لمكتب المتابعة على اتاحة هذه الفرصة الطيبة للاسهام فى دراسة هذا الموضوع الاجتماعى الحيوي وبلورة بعض منطلقاته ومؤشراته ، مؤكدا على ان المسؤولية النهائية فيما يتعلق بما ورد فى الدراسة من أفكار وآراء وتحليل ، تقع على شخصي .

والله الموفق والهادي ،،،

الفصل الأول
حول مفهوم وضرورات الارشاد والتوجيه الاجتماعي في الدول العربية الخليجية

أولاً : ترتبط قضية الارشاد والتوجيه الاجتماعى ارتباطاً مباشراً بقضية التنمية . إذ يهدف الارشاد الاجتماعى ـ على ما سوف نبينه ـ الى دفع عملية التنمية بزيادة سرعتها من ناحية ، وزيادة فاعلية الوسائل المستخدمة لتحقيقها من ناحية أخرى .

ورغم تعدد التعريفات التى قدمت لبيان حقيقة التنمية ، وتعدد زوايا النظر اليها ، فان أكثر الباحثين قد انتهوا الى أن مفهوم التنمية يتجاوز كثيراً مفهوم النمو الاقتصادى الذى يستدل عليه بزيادة الدخل الاجمالى لمجتمع من المجتمعات أو بزيادة متوسط الدخل الفردى لأبناء ذلك المجتمع ، ذلك ان تحقيق الرخاء الاقتصادى المتمثل فى اشباع الحاجات المادية للافراد يظل هدفا واحدا بين أهداف متعددة للحياة الانسانية . ولذلك كان من الضرورى ان يضاف الى هدف « الرخاء الاقتصادى » أهداف أخرى تتعلق بنوع السلوك الانسانى ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية وذلك حتى تتحقق للتنمية صفة « الشمول » التى تناسب الخصائص الانسانية المميزة للمجتمعات البشرية .

وفى اطار هذا التصور الواسع لحقيقة التنمية يمكن أن نعّرف التنمية بأنها مجموعة الجهود التى تبذل لاستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة ـ لمجتمع من المجتمعات ـ الاستخدام القادر على تأويج Maximisation أو تنظيم العائد الفردى والجماعى للنشاط الاقتصادى على النحو الذى يسمح بأكبر قدر من اشباع الحاجات الأساسية للأفراد ولتحقيق تغيرات فى أنماط السلوك وأنواع العلاقات الاجتماعية من شأنها تثبيت عدد من القيم المعتبرة قيماً ايجابية جديرة بالتثبيت وفق التصور المثالى السائد فى حضارة ذلك المجتمع .

ومن هذا التعريف يتضح أن « للتنمية » جانبين رئيسيين :

١ ـ جانب « كمي » يتعلق بزيادة قدرة المجتمع على اشباع الحاجات الاساسية لأفراده ، وذلك عن طريق استخدام الموارد المتاحة استخداماً من شأنه زيادة ناتج النشاط الاقتصادى .

٢ ـ جانب كيفي يتعلق بتغيير أنماط السلوك ونوع العلاقات السائدة ، وهذا الجانب هو الذى يرتبط مباشرة بمعنى التقدم ، وهو الذى يحتاج الى تحديد مجموعة القيم الايجابية وفق تصور حضارى ومثالى معين ، إذ أن التغيير « الاجتماعى » لا يمكن أن يعتبر تقدماً الا بمقدار ما يحققه من « الاقتراب » من تلك القيم .

ولذلك يكون من الضرورى فى كل محاولة للتنمية تحديد مجموعة الأهداف التى يسعى « المشروع التنموي » لتحقيقها . واذا كان تحديد أهداف الجانب الأول من جانب التنمية أمراً

ميسوراً نسبياً ، ومشتركاً بين جميع المشروعات التنموية ، لارتباطه بزيادة ناتج النشاط الاقتصادى ، فان تحديد أهداف الجانب الآخر المتصل بأنماط السلوك ونوع العلاقات الانسانية يظل مرتبطاً بتصورات الحضارة التى يتم فى إطارها المشروع التنموى ، وبنوع القيم التى تراها تلك الحضارة جديرةً بالتثبيت ، وتلك التى تراها جديرة بالتغيير أو الازالة .

وفى هذا الجانب من جوانب التنمية تثار قضية « التحديث » Modernisation كعنصر من عناصر التغيير وهدف مفترض من أهدافه .

ودون دخول فى أبحاث نظرية طويلة ننبه فى قضية التحديث الى حقيقتين :

الحقيقة الأولى :

ان العنصر الزمنى أو المتصل بالوقت ليس العنصر الوحيد ولا الجوهرى فى قضية التحديث ، فليست هناك قاعدة مطلقة تجعل الجديد أفضل من القديم وأولى بالتبنى والاتباع منه ، وانما تستمد الوسائل وأنماط السلوك « الجديدة » شرعيتها وشرعية حلولها محل الوسائل والانماط القديمة من أمرين ، أحدهما أو كليهما :

أ ـ أن يكون استحداثها ثمرة تحسين علمى مبنى على التجربة وأن تكون الوسائل الجديدة ـ لهذا ـ أكثر فاعلية فى تحقيق وظائفها وأهدافها من الوسائل القديمة .

ب ـ أن تكون أكثر عناصر الواقع القائم فى ميدان معين قد تغيرت ، وبقيت بعض العناصر ثابتة بحيث فقدت تلاؤمها مع سائر العناصر ، ولم تعد لذلك قادرة على أداء وظيفتها ، وهنا يكون « التحديث » تحقيقا لضرورة الانسجام بين عناصر الواقع ، بإزالة العناصر التى لم تعد منتجة فى ظل الظروف الجديدة .

الحقيقة الثانية :

ان التحديث لا يعنى بالضرورة متابعة « الغرب » والاعتماد عليه فى نقل أدوات التغيير وأنماط السلوك فى مجتمعاتنا العربية . والواقع ان الخلط بين الأمرين قد نشأ لأسباب يضيق المقام عن تفصيلها ولكن من المؤكد ان على رأسها سببين رئيسيين .

١ ـ ان أكثر الكشوف العلمية وما أدت اليه من ثورات صناعية وقفزات هائلة فى ميادين استخدام تلك الكشوف (التكنولوجيا) قد تم أكثرها فى الغرب ، بحيث اصبح الباحثون عن الوسائل الجديدة والانماط الحديثة يجدونها ـ غالبا ـ فى أسواق الغرب .

٢ ـ ان البلاد العربية قد تعرضت زمنا طويلا للاستعمار الغربى واستقر لذلك فى عقل الكثيرين ووجدانهم ان « التقدم » مرتبط « بالغرب » وان تغيير انماط الحياة والسلوك السائدة فى بلادنا العربية يعنى شيئا واحدا هو « احلال » الانماط الغربية محلها ، وذلك غير صحيح على اطلاقه ، ولذلك نبه اليه كثير من السياسيين ومن الباحثين الاجتماعيين ومن خبراء التنمية ، ملاحظين بصفة خاصة ان « التحديث » فى دول العالم الثالث لا يجوز أن يتجاهل الفوارق الموضوعية بين المجتمعات النامية (وهذا شأن أكثر دول العالم الثالث) . والمجتمعات المتقدمة (وهو شأن أكثر دول الغرب) .

وبقي أن نلاحظ ـ فى خصوص قضية التحديث ـ ملاحظتين هامتين :

١ ـ ان ما تقدم جميعه خاص بأدوات التنمية ووسائل تحقيق الاهداف ، أما الأهداف نفسها فليست « الحداثة » فى شأنها أمراً مطلوباً ، اذ هي ـ كما قدمنا ـ متصلة بالتصورات الأساسية للجماعة فى اطار انتمائها الحضارى ورؤيتها الانسانية الشاملة . ومعروف أن لكل حضارة من الحضارات عناصرها الثابتة التى هي بمثابة العمود الفقرى أو الخط المحوري لرؤيتها الشاملة ، وعناصر أخرى قابلة للتغيير المتواصل لارتباطها بالوسائل وأدوات تحقيق الأهداف .

٢ ـ ان مشكلة التحديث تأخذ مع ذلك فى حياتنا العربية وفى جهودنا من أجل التنمية بعداً خاصاً بسبب الميل العام فى التكوين النفسي العربي نحو «المحافظة» أو الجمود على الموجود ، والاتجاه الى تعظيم ما وجد الناس عليه آباءهم ، ومقاومة الوسائل وأنماط السلوك الجديدة لافتراض انها تصادم بعض ما ينبغى المحافظة عليه من تراثنا . ودون أن نستطرد الى مناقشة موضوع التراث نؤكد ـ مع ذلك ـ أن قضية التحديث تأخذ فى عالمنا العربى أهمية خاصة وبعداً اضافياً بسبب هذا الميل الطبيعى السائد نحو المحافظة ورفض كل مستحدث وجديد .

ان الملاحظات السابقة لا بد ان تدخل فى الحسبان عند التصدي لمباشرة الارشاد الاجتماعى وتحديد برامجه على النحو الذى سنبينه .

ثانيا : ان التنمية المنظمة فى مجتمع من المجتمعات تحتاج الى نحو من التخطيط ، سواء تمّ هذا التخطيط على مستوى تحديد الأهداف وتصور مراحل التنفيذ فحسب ، أو تم كذلك على مستوى مباشرة التنفيذ من جانب أجهزة ومؤسسات تتبع ـ فى قدراتها ـ جهة التخطيط المركزية . ومعنى هذا ان التنمية ـ فى الدول المعاصرة ـ تتم من خلال خطة مركزية وعن طريق جهود اجهزة حكومية او شبه حكومية ، مما قد تبدو معه التنمية فى جوهرها عملا حكوميا تتولاه الدولة بأجهزتها وموظفيها وهذا التصور غير صحيح ولا دقيق ، ويحتاج الى مراجعة أساسية هى ـ فيما نرى ـ أساس ادراك أهمية الارشاد الاجتماعى ودوره الاساسى . ويصدق هذا الذى نقرره على جانبي التنمية اللذين عرضنا لهما :

١ ـ فغير صحيح أن التنمية الاقتصادية بمعناها الضيق يمكن أن تتم بغير مشاركة من المواطنين ، فالمشروعات الاقتصادية المختلفة صناعية كانت أو زراعية أو تجارية أو عمرانية تقوم اساسا على وجود عنصر بشرى مشارك فى تنفيذها ، ومن المؤكد ان مدى مشاركة هذا العنصر البشرى ، وطريقة أدائه لدوره ، ومستوى هذا الأداء ، كلها أمور بالغة الاثر فى تحديد نتائج النشاط فى هذه الميادين . ان سرعة تنفيذ المشروع ، ومدى الاتقان فى تنفيذ اجزائه المختلفة ، وضآلة او ضخامة حجم الضائع والمفقود من العناصر المادية المستخدمة فيه ، كلها أمور تتحكم الى حد بعيد فى جدواه الاقتصادية ، ولسنا فى حاجة الى استطراد نضرب خلاله الأمثلة بما يمكن أن يؤدى اليه سلوك العمال والقائمين بتنفيذ المشروعات الصناعية من ارتفاع تكلفة السلع المنتجة وعجزها لذلك عن منافسة نظائرها فى

الاسواق العالمية والمحلية ، او ما يمكن ان يؤدى اليه هذا السلوك من « رداءة مستوى » السلعة المنتجة نوعيا مما يقصر بها عن تلبية حاجة المستهلك المحلى والعالمى ، فيؤول بها الأمر الى التكدس فى المخازن والى خسارة اقتصادية هائلة للمنتج وللدولة كلها .

وغير خاف كذلك على أحد أن تعاون الأفراد شرط أساسي من شروط نجاح المرافق العامة المسؤولة عن تقديم الخدمات كالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية فمقاومة الأمراض والأوبئة ، والقضاء على الأمية ، ومقاومة البطالة ، وتطبيق نظام انسانى عادل فى تشغيل العمل خصوصا من الأطفال والنساء ، كل هذه مرافق يحتاج نجاحها الى قدر أدنى من تعاون المواطنين ، وبغير هذا التعاون تزداد تكلفة ادارة المرفق ، كما تتضاءل فرص نجاحه .

٢ ـ أما شق التنمية المتصل بأنماط السلوك ونوع العلاقات بين الناس فظاهر انه يعتمد اساسا على تجاوب الافراد ومشاركتهم وتعاونهم ، ففي هذا الشق يغدو « الانسان » هدفا للتنمية وموضوعا لها فى نفس الوقت ، ولا يكون المجهود الحكومى الا تخطيطا وتنظيما ومتابعة لجهود الأفراد فى ممارسة « تنمية الذات ».

ولقد أدركت غالبية الدول أهمية « مشاركة المواطنين » فى عملية التنمية ، وتحررت الى حد بعيد من النظر الى التنمية على انها عمل حكومى ، وتمثل ذلك عمليا فى أمرين أساسيين :

١ ـ الحرص على اشراك المواطنين فى تحديد أهداف خطط التنمية وفى اقرار الخطط الدورية او السنوية للتنمية ، إذ أن هذا الاشراك هو الذى يجعل من التنمية عملا وطنيا وانسانيا وليس مجرد قرار حكومى .

٢ ـ الحرص على توعية المواطنين توعية مستمرة بالدور المطلوب من كل منهم فى تنفيذ هذه الخطة ، وذلك على المستوى الفردي والمستوى الجماعي والاقليمي والقومي . ومن التجارب التى تستحق التأمل والدراسة تجارب كثير من الدول المتقدمة حيث لاحظنا الجهد الهائل الذى توجهه المؤسسات الرسمية والمنظمات الشبابية بصفة خاصة فى التعريف بخطة التنمية وبيان اهدافها ومراحل تنفيذها ، ثم تحديد مسؤوليات الفرد والجماعات الاقليمية المختلفة فى تنفيذ تلك المراحل .

ثالثا : اذا سلمنا بأهمية دور الأفراد فى نجاح « المشروع التنموى » ونجاح الخطط المتعاقبة التى يسير فيها مثل هذا المشروع ، فان فاعلية مشاركة الأفراد فى هذا المشروع تتوقف بدورها على درجة وعيهم بحقيقة وأهمية أهدافه ، وخطوات تنفيذه ، كما تتوقف على مدى ادراكهم العام لاهمية مشاركتهم فى مشروعات التنمية ، وهو ادراك ينبع ـ بدوره ـ من مدى احساس الأفراد بانتمائهم للمجتمع .

كذلك تتوقف فاعلية مشاركة الأفراد فى نجاح المشروعات الجزئية المختلفة ـ فى

مجالاتها المختلفة ـ على مدى وعي المشاركين فى هذه المشروعات بخصائصها الذاتية ومشاكلها الخاصة .

وبهذا نصل الى قضية « الارشاد والتوجيه الاجتماعى » والارشاد الاجتماعى ـ فى بساطة ووضوح ـ هو كل جهد يوجه نحو زيادة وعى الجماهير بدورها فى تحقيق التنمية والمشاركة فى انشطتها ، ونحو زيادة فاعلية هذه المشاركة فى تحقيق أهداف « المشروع التنموى » ، وما عدا ذلك فتفصيل لا نحتاج اليه فى نطاق التعريف .

والارشاد الاجتماعى ـ بهذا التعريف ـ مزيج من التعليم ، والاعلام والدعوة ، والتوجيه .

لهذا كان طبيعيا ان تتعاون فى تحقيقه علوم النفس والتربية والاجتماع وعلوم الاتصال وعلم السياسة .

وكان طبيعياً ، كذلك ، أن تشارك فيه الأجهزة المسؤولة عن التربية والتعليم ، والثقافة ، والشؤون الاجتماعية والشباب ، والاعلام ، والدعوة الدينية ، والأجهزة السياسية للدولة .

ولما كان من المعلوم ان القرن الاخير قد شهد ثورة مزدوجة فى علوم الاتصال وفنونه ، فان الاستفادة من ثمرات هذه الثورة تغدو امراً ضرورياً ومنطقياً فى ميدان الارشاد والتوجيه الاجتماعى ، والثورة التى نشير اليها قد شملت فى الحقيقة جانبين اثنين :

الجانب الأول :

ثورة فى الجانب التقني لوسائل الاتصال ، أمكن به نقل الأخبار صوتياً وبالصورة وبالحروف فى أزمنة قياسية والى ابعاد قياسية ، وبدقة مطلقة ، وبذلك تهاوت ـ عملياً ـ حواجز الزمان والمكان ، وطويت الأرض أمام حملة الأخبار وأصحاب الأفكار ومروجي المذاهب وتجار السلع والخدمات ، وصار العالم ـ كما يقال بحق ـ قرية اليكترونية واحدة ، ولهذا أيضا لم يعد معقولا ولا مقبولا ان تظل عملية « الارشاد الاجتماعى » حبيسة وسائل قاصرة ومحدودة الأثر ترجع الى ما قبل عصر الثورة التقنية متعاقبة الحلقات .

نعم ان المحاضرة والندوة والمسرحية ودورة التدريب المهنى او الاجتماعى تظل وسائل مقبولة ومطلوبة فى حالات معينة ، ويظل لكل منها خصائصه المميزة التى تزيد من فاعليته فى حالات خاصة ولكن « تقنيات » الاتصال المتطورة تظل وسائل بالغة الأثر والقيمة فى زيادة فاعلية جهود الارشاد الاجتماعى بصيغها المختلفة .

ويزيد من ضرورة استخدام تلك التقنيات ان « الرسالة » الارشادية التى يراد توصيلها للمخاطبين بها ليست « الرسالة » الوحيدة التى يتلقاها أولئك المخاطبون ، بل انهم يستقبلون اختيارا واضطرارا رسائل أخرى منافسة وقد تكون معارضة للرسالة الارشادية فى مضمونها وتأثيرها ، ولذلك لا يتصور ـ مع وجود هذه المنافسة ـ أن تسلك الرسالة الارشادية سبلا أقل فاعلية وتأثيرا .

الجانب الثانى :

ثورة فى فنون الاتصال من حيث اساليب التأثير وفاعليته فى توجيه سلوك المخاطبين وآرائهم ومواقفهم ، وهذه الثورة تمثل فى الحقيقة ثمرات التطور فى مجالات علوم مختلفة كعلم النفس والاجتماع وفنون التربية والاعلام والاحصاء والقياس ، وهنا أيضا لا تستغنى عمليات « الارشاد الاجتماعي » عن الاستعانة القصوى بثمرات هذه الثورة العلمية فى فنون الاتصال .

وعلى سبيل المثال فان الاستقصاء العلمي الكامل لفئات المخاطبين بالرسالة الارشادية واوضاعهم الثقافية والاجتماعية وبنيتهم النفسية والمؤثرات الاساسية فى انماط سلوكهم ، كل هذه شروط اساسية لزيادة فاعلية الرسالة الارشادية ، بل هى قبل ذلك مؤشرات اساسية لتحديد مضمون « الرسالة الارشادية » التحديد الذى يضمن فاعليتها وتأثيرها .

رابعاً : وإذا كانت هذه أهمية الارشاد الاجتماعى كعنصر ضرورى لنجاح مشروعات التنمية ، وكانت هذه ضرورة ملاحقة لعنصرى الثورة فى وسائل الاتصال ، فان هذه الأهمية وتلك الضرورة تأخذان أبعادا خاصة فى عالمنا العربى ، وفى دول الخليج العربي بصفة خاصة ، بسبب بعض الخصائص التى تميز مرحلة النمو التى تمر بها دول الخليج العربي .

ودون مقدمات طويلة حول مراحل التطور السياسي والاجتماعى التى مرت بها تلك الدول ، فاننا نسجل خصائص ثلاث لهذه الدول تجعل للارشاد الاجتماعى فيها أهميته الخاصة ودوره المتميز :

الخاصية الأولى :

ان دول الخليج العربي حديثة العهد بالاستقلال السياسي وأجهزتها الادارية كذلك حديثة الميلاد نسبيا ، على تفاوت بينها فى مدى ما وصل اليه الجهاز الادارى من تركيب ووضوح فى الاختصاصات وكفاءة فى ممارسة وظائف الدولة الحديثة .

ومن آثار هذه الحداثة النسبية فى العهد بالاستقلال السياسي ، ان الجهود المركزية المبذولة لتحقيق التنمية ـ بدورها ـ حديثة ، وان التجارب فى هذا الميدان محدودة ، كما ان النتائج المرجوة قليلة للغاية . ومن المظاهر العملية لهذه الظواهر كلها ان الخطط الدورية والسنوية لتحقيق التنمية ، والبرامج التفصيلية التى تشتمل عليها هذه الخطط ـ هى الأخرى ـ محدودة للغاية ، ومن ثم تصعب متابعتها ، كما يصعب اعداد برامج الارشاد الاجتماعى الخادمة لها .

فالخطط والبرامج التنموية فى غالبية دول الخليج العربي لا يتم نشرها على الناس بصورة مفصلة ، ولا تقوم ـ بعد ذلك ـ أجهزة الاعلام والارشاد الاجتماعى على التعريف المفصل والدقيق بأجزائها ومراحل تنفيذها .

والواقع أن إحداث هذه النقلة المطلوبة فى أسلوب عمل الأجهزة الحكومية فى دول الخليج العربية أمر ضرورى ، لاحكام العمل الحكومى وضبطه من ناحية ، ولفتح الباب

أمام تنمية الوعى الجماهيرى باهداف ومعالم المشروع « التنموي » الذى يدعى الافراد للمشاركة فيه .

الخاصية الثانية :

سرعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التى تشهدها دول الخليج خلال السنوات الثلاثين الأخيرة .

وهذه السرعة المتزايدة تعكس أمورا عديدة : فهي من ناحية أثر من آثار خروج دول الخليج العربية عن عزلتها واتصالها الواسع بالعالم عن طريق وسائل النقل والاتصال ، وبسبب التبادل التجارى الذى زاد حجمه زيادة هائلة . ولما كانت السنوات الثلاثون الاخيرة هى سنوات التزايد الهائل فى معدلات سرعة التطور عالميا بسبب الثورات الصناعية المتعاقبة فقد كان طبيعيا أن تمتد الظاهرة الى المجتمعات العربية بصفة عامة والى مجتمعات دول الخليج العربية بصفة خاصة .

ومن الضرورى أن ننبه هنا الى أن للظاهرة وضعاً وبعداً خاصين فى دول الخليج العربى ، لأن معدلات التطور ، قبل هذا الاتصال الجديد بالعالم ، كانت بالغة البطء ، وكان ايقاع الحياة كله بطيئاً ، والتقاليد الموروثة مستقرة وضاربة بجذورها فى البيئة الاجتماعية ، وذلك خلافا للحال فى الدول الاوروبية على سبيل المثال حيث كان التطور دائما تدريجيا ومستمرا وسريع الايقاع نسبيا ، ثم جاءت الثورة العلمية والصناعية المعاصرة فزادت هذا الايقاع سرعة ، وزادت معدلات سرعة التطور والتغير ، ورغم هذا كله لم يسلم الغرب ولم تسلم مجتمعاته من آثار التمزق والاضطراب بسبب التزايد النسبي فى معدلات سرعة التطور ، حتى تحدث علماء الاجتماع والنفس وخبراء التخطيط والدراسات المستقبلية عما سموه « صدمة المستقبل » Future Shock الناتجة عن الزيادة الشديدة فى معدلات سرعة التغير فى انماط الحياة وأساليبها .

ولقد جاء اكتشاف النفط بكميات هائلة فى دول الخليج العربى ، وتزايد الطلب العالمي عليه ، وتدفق عوائد بيعه لدول العالم ، واستخدام جانب كبير من هذه العوائد فى تطوير اساليب الحياة ، وتحقيق العديد من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، جاء ذلك كله بسلسلة من الآثار العميقة على مجرى الحياة الاجتماعية وأنماط السلوك والعلاقات بين الناس فى مجتمعات دول الخليج العربية ، ولقد قام عدد غير قليل من الباحثين الاجتماعيين بمحاولة رصد هذه الآثار وتحليلها ، وهو ما يخرج تفصيله عن نطاق وطبيعة هذا البحث .

ولكن الذى يحتاج الى تنبيه فى هذا المقام أمران :

١ ـ ان حجم التمزق الاجتماعى ، أو « الصدمة » الناتجة عن السرعة المفاجئة للتطور كان لا بد أن يكون أكبر فى حالة دول الخليج العربية نتيجة هذا التفاوت الهائل بين المعدلات القديمة والمعدلات الجديدة لسرعة التطور .

٢ ـ ان المجتمعات المعاصرة فى دول الخليج العربية تواجه بعض المظاهر الحادة

للتقدم السريع ، جنبا الى جنب مع مظاهر التخلف التقليدية ، وهذه حالة فريدة جديرة بالملاحظة .

والمجتمعات الخليجية تواجه توترات عديدة نتيجة استمرار بعض مظاهر « التقليدية » والارتباط الشديد بالعادات وأساليب الحياة القديمة من ناحية ، مع الانطلاق السريع فى طوفان التغيرات المتعاقبة الناتجة عن الانفتاح على الغرب واقتباس كثير من انماط السلوك والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه . وقد لخص هذه الحال كاتب معاصر بقوله : « اذا كانت هذه هى حال فريق كبير فى الغرب الذى جاء التطور فيه هادئا نسبيا ، وطبيعيا متسلسلا ، فما بالك بحال المجتمعات الاسلامية التى يمكن القول دون كبير مبالغة بأن أفرادها انتقلوا دفعة واحدة تقريبا الى ركوب السيارة والطائرة ، وخرجت (بعض) فتياتها من بيوت لم يكن يسمح لهن فيها بفتح الباب لغريب . وكانت أمهاتهن الى عهد قريب يرتدين النقاب ، الى دور للسينما تعرض أفلاما صريحة ؟ لا غرو أن نلمس فى أبناء هذه المجتمعات الاسلامية وبناتها أضعاف أضعاف التوتر العصبي الذى نعرفه ويعرفه البعض فى الغرب توتر وصل الى حد فصام الشخصية ، وأضحى يهدد بانقلاب العربة التى تحدث ارنولد توينبى عن حصانين يجرانها ، حصان العقل والتكنولوجيا الذى تتزايد سرعته بمعدل هندسى ، وحصان العاطفة والتقاليد الذى لا تتزايد سرعته الا بمعدل حسابى » .

الخاصية الثالثة :

وجود مجموعة من الظروف المحلية والدولية المعقدة والمحيطة بدول الخليج العربى :

١ ـ فعلى المستوى الداخلى تبرز مشكلة التركيبة السكانية الخاصة فى عدد من دول الخليج العربى ، فان أبناء بعض الدول الخليجية لا يكوّنون فيها الا اقلية عددية أو اغلبية ضئيلة فى أحسن الفروض . وبغض النظر عن الآثار السياسية الدقيقة لهذه الظاهرة ، فان اتصالها المباشر بقضية الانتماء والولاء يجعل لها انعكاسا حاسما على قضية المشاركة الأهلية فى تنفيذ المشروع التنموى ، كما إن إرساء العلاقات بين أبناء البلاد والوافدين على أساس سليم ومستقر يغدو ـ بدوره ـ موضوعا إضافيا من موضوعات الارشاد الاجتماعي المطلوب .

٢ ـ وعلى المستوى الداخلى كذلك تبرز مشكلة الآثار الجانبية لظهور النفط وتحقق الثراء السريع لاعداد كبيرة من أفراد المجتمعات الخليجية ، مما رسخ قيماً متصلة بالعمل ومكانته الاجتماعية ليست كلها قيما ايجابية من زاوية التوجه الى المشاركة الأهلية فى تنفيذ برامج التنمية . وعلى سبيل المثال فقد تباعد أبناء البلاد وتعالوا عن ممارسة العديد من الأعمال اليدوية والأعمال التابعة على نحو عمق الحاجة الى الاستعانة بالعمالة الاجنبية ، وجعل التوسع فى مشروعات التنمية يعني استمرار الاعتماد على تلك العمالة

الاجنبية ويعني استمرار المشاكل الاجتماعية والسياسية المرتبطة باستمرار هذا الاعتماد .

٣ ـ وعلى مستوى الأمن القومى لدول الخليج كان ظهور النفط نقطة تحول رئيسية فى تحديد القيمة الاستراتيجية لدول الخليج اذ جعل منها مطمعا رئيسيا للدول الكبرى التى تحتاج الى هذا النفط ، فوق حاجتها الى السيطرة على الموقع الاستراتيجي لدول الخليج العربى ، ولهذا كثر الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة عن « قضية أمن الخليج » واعطيت لهذا المصطلح معان مختلفة باختلاف مصالح وطموحات الجهة التى تتحدث عنه . فمن وجهة النظر العربية بصفة عامة ، ووجهة نظر دول الخليج العربية بصفة خاصة ، يعني « أمن الخليج إبعاده عن نفوذ الدول الكبرى والحيلولة دون تدخلها فى شؤونه بقصد حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ، والمحافظة على استقلال الارادة السياسية لدوله » .

٤ ـ وفوق ذلك كله فان دول الخليج العربى ، رغم الرابطة الخاصة التى تربطها تظل جزء من الأمة العربية ومن العالم الاسلامى ، تعيش مشاكله وهمومه ، وتعانى تمزقاته وأزماته ، وعلى رأسها قضية « الهويه الحائرة » بين الانتماء القطرى الضيق ، والانتماء القومى العربى ، والانتماء الاسلامى ، وفى غيبة الوضوح فى تحديد الهويه ، يصعب تحقق الانتماء للمشروع الحضارى والتنموى وتتعقد ـ تبعا لذلك ـ قضية الارشاد والتوجيه الاجتماعى .

هذه ـ فى ايجاز ـ هى المقدمة الضرورية التى نسوقها كتمهيد أساسي سابق على التناول المفصَّل لقضايا الارشاد الاجتماعى من حيث أهدافه ومضمون السياسة الخليجية المشتركة فى شأنه ، والتصميم المفصل لبعض برامجه ، ووسائل تنفيذ تلك البرامج على المستوى الخليجى ومستوى كل قطر من أقطار الخليج العربية . وهى موضوعات الفصول الثلاثة التالية من هذه الدراسة والتى تعد استكمالا للدراسة التى سبق لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية أن ناقشها فى دورته الخامسة ، واتخذ بشأنها قراره الخاص بهذا الموضوع الحيوى الهام .

الفصل الثانى
معالم السياسة الخليجية المشتركة
فى مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي

تحديد المقصود بالسياسة الخليجية المشتركة للإرشاد الاجتماعي :

فى ضوء التحديد السابق لمفهوم التنمية الشاملة ، وتجاوز هذا المفهوم لحدود التنمية الاقتصادية بمدلولها الضيق ، واتساعه ليشمل سائر جوانب الحياة الانسانية بقصد اشباع الحاجات المختلفة وتغيير أنماط السلوك وصور العلاقات الانسانية ، فان مهمة التنمية تصبح مسؤولية عامة للدولة بكل أجهزتها ، وللمواطنين منفردين ومجتمعين .

وفى ظل هذا التحديد تغدو عملية الارشاد الاجتماعى عملية شاملة لكل ما يصدق عليه انه تعريف للمواطنين ، وتوجه لهم ، بقصد اشراكهم فى تحقيق المشروع التنموى والحضارى ، وزيادة فاعلية اشتراكهم فى تحقيق هذا المشروع .

وبهذا التحديد الواسع تصبح أجهزة التعليم والثقافة والاعلام ورعاية الشباب والدعوة الدينية من أجهزة الارشاد الاجتماعى بمعناه الواسع .

على ان التحديد الشامل لمفهوم الارشاد الاجتماعى ليس فى حقيقته الا تعبيراً عن الترابط بين جوانب النشاط الحكومى والأهلى التى تتصل بالتنمية ، وعن الحاجة الملحة الى صدور سياسات وقرارات الجهات الحكومية والأهلية فى هذا الميدان عن رؤية موحدة وتصور واحد . أما من الناحية العملية فان الارشاد بمفهومه الواسع يتوزع فى الحقيقة بين جهات متعددة لكل منها اختصاصه المحدد المرسوم . فوزارات الاعلام والثقافة ، والتربية والتعليم ، والشباب ، والشؤون الدينية تشارك جميعها فى ممارسة الارشاد الاجتماعى بمفهومه الواسع ، وينبغى لهذا ان يقوم قدر من التنسيق والتكامل بين جهودها ، كما ينبغى ان تشترك جميعا فى رؤية أهداف الارشاد الاجتماعى الذى تقوم به .

ولكن وزارات العمل الشؤون الاجتماعية ، تظل ـ مع ذلك ـ مسؤولة عن الارشاد الاجتماعى مسؤولية خاصة ومباشرة ، وتظل صاحبة الاختصاص المباشر ، فى وضع وتنفيذ برامج الارشاد الاجتماعى . وذلك على النحو الذى تشهد له دراسة واقع الارشاد الاجتماعى فى الأقطار العربية المختلفة ، كما يشهد له ويؤكده واقع نشاط واجتماعات وقرارات مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية .

لهذا فاننا نتعرض هنا لمعالم السياسة الخليجية المشتركة كما يتصور ان تضعها وتتفق عليها وزارات العمل والشؤون الاجتماعية المسؤولة ـ بصفة أساسية ـ عن الارشاد والتوجيه الاجتماعى .

ولكن يبقى تحديد المقصود « بالسياسة » والمقصود « بمعالم » تلك السياسة .

وفى تصورنا ان السياسة هى اتجاهات القرارات والبرامج التى تسعى الى تحقيق الأهداف الأساسية للنشاط فى موضوع أو مجال معين . وبهذا تكون السياسة الخليجية المشتركة فى مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعى وصفاً لاتجاهات القرارات والبرامج والأنشطة التى تستهدف تحقيق أهداف الارشاد الاجتماعى . أو هى بعبارة أكثر وضوحاً وأقرب الى تصوير الواقع العملى : تحديد للأهداف التفصيلية التى تسعى برامج الارشاد الاجتماعى الى تحقيقها .

أما المقصود « بمعالم » تلك السياسة فلا نظنه شيئا آخر غير بيان مضمون هذه السياسة ، أو على الأقل مضامينها الرئيسية .

ولهذا يكون المنهج الطبيعي والمنطقي فى رسم معالم السياسة الخليجية المشتركة ان يمر هذا التحديد بمرحلتين :

الأولـــى : تحديد هدف أو أهداف الارشاد الاجتماعى على نحو عام ومجرد .

والأخرى : تحديد أهداف الارشاد الاجتماعى فى اطار الظروف الخاصة بدول الخليج العربية سواء ما يتعلق منها بالزمان والمكان او طبيعة مرحلة التطور والأوضاع المحلية والدولية التى تحيط بهذه المرحلة على النحو الذى أشرنا اليه فى المقدمة .

والهدف العام للارشاد والتوجيه الاجتماعى ـ على ما أوضحنا من قبل ـ هو تحقيق مشاركة الأفراد ومؤسساتهم فى عملية التنمية بمفهومها الشامل ، وزيادة فاعلية هذه المشاركة عن طريق تعريف أولئك الأفراد بمعالم المشروعات التنموية ، وتحريك حوافز المشاركة النشطة فى تنفيذ مشروعات التنمية ، ورفع كفاءة دورهم فى هذه المشاركة بكل الوسائل التى تعين على ذلك . وقد يصادف الباحث تعريفات مختلفة وتحديدات مغايرة فى ألفاظها ، لأهداف الارشاد الاجتماعى ، ولكن يبقى جوهرها جميعا ، هو تحقيق مشاركة الأفراد ، وتوجيه تلك المشاركة تنشيطاً لها أو ترشيداً للجهد المبذول فيها .

وفى خصوص الارشاد والتوجيه الاجتماعى فى دول الخليج العربية فإن السياسة المقترحة لا بد ان تدخل فى حسابها أمرين :

١ ـ انه بالاضافة الى السمات والخصائص المشتركة لمجتمعات دول الخليج العربى ، فإن لبعضها خصائص تنفرد بها ، وأنواعاً من المشاكل قد لا تشاركها فيها سائر الدول الخليجية .

٢ ـ ان أولويات عناصر تلك السياسة ، وأوليات تحقيق أهدافها المختلفة لا بد أن تعكس الظروف الخاصة بدول الخليج والتى استعرضنا بعضها فيما سبق ، ويرجع أكثرها ـ على ما بينا ـ الى خصائص مرحلة التطور التى تمر بها تلك الدول .

وفيما يلى تصور مقترح لمعالم السياسة الخليجية المشتركة فى مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعي .

ويمكن ان نقسم معالم السياسة المقترحة الى قسمين :

ـ يشمل الأول منهما المعالم الايجابية لسياسة الارشاد الاجتماعى ، أى مجموعة العناصر التى

تحقق الأهداف الايجابية لتلك السياسة عن طريق تثبيت عدد من القيم وأنماط السلوك وأنواع العلاقات التى تخدم المشروع التنموى ، وتحقق أهدافه النهائية .

- ويشمل الثانى المعالم السلبية ، أى مجموعة العناصر التى تسعى الى مقاومة وتغيير عدد من القيم المستقرة وأنماط السلوك والعلاقات السائدة .

ومع ان القسمين يعبران عن نفس الأهداف الرئيسية ، الا ان أتباع هذا التقسيم لا يخلو من فائدة عملية فى توضيح معالم سياسة الارشاد الاجتماعى .

وفيما يلي بيان عناصر كل من القسمين :

أولاً - العناصر والمعالم الايجابية للسياسة الخليجية المشتركة :

١ - معالجة حقيقة الانتماء القطرى والاقليمى والقومى والدينى :

ذلك اننا اذا سلمنا ان الارشاد الاجتماعى - فى جوهره - توجيه نحو المشاركة فى مشروعات وبرامج تنموية ، وليس مجرد سلسلة من التوجيهات والتأثيرات الجزئية المتفرقة ، بدت لنا - على الفور - أهمية تحديد المشروع الحضارى والتنموى الذى ينتمى اليه الفرد .

وعلى الساحة العربية والاسلامية تتنازع الفرد ولاءات عديدة ودعوات شتى تنتصر لواحد او لغيره من تلك الولاءات .

فهناك الولاء « للدولة » والانتماء « للقطر » ، وهو حقيقة سياسية وقانونية لا سبيل الى انكارها ، كما ان قيام الدولة واستقرارها يحدد نطاق العديد من المشروعات وبرامج التنمية التى يدعى الفرد للمشاركة فيها ، كما يحدد نطاق العديد من المشاكل التى تظهر على مستوى قطري والتى تحتاج أو تكفي فى علاجها وسائل وسياسات قطرية . ومن الواقعية ان نقرر فى هذا المقام ان المشروعات الوحدوية التى تقوم على التذويب الكامل للكيانات القطرية ، وازالة الشخصية الدولية القانونية عنها لم تعد واقعة فى نطاق المستقبل المنظور ، لهذا ولأن أكثر برامج التنمية ومشروعات الاصلاح لا تزال تتم على أساس قطري ، فان تثبيت الولاء للدولة ينبغى أن يستمر عنصراً من عناصر الارشاد الاجتماعي المقبولة والجديرة بالاهتمام فى هذه المرحلة .

ولهذا الأمر قيمة وأهمية خاصة فى ضوء الظروف الجغرافية والتاريخية التى أحاطت بنشأة دول الخليج العربية ، فأكثرها حديث النشأة نسبيا ، وسكانها ينتمى كثير منهم الى نفس القبائل . ولا تزال حركة بعض هذه القبائل عبر حدود الدول الخليجية ظاهرة تحتاج الى تناول خاص ، كما لا يزال احساس بعضها بالانتماء الى الدولة التى يعيش فى نطاق سيادتها الاقليمية احساساً ناقصاً ، مما يؤثر - بالضرورة - على مدى استعداده للمشاركة فى مشروعاتها التنموية ، ان الدولة الناشئة تحتاج - بغير جدال - الى جهود مكثفة لتثبيت ولاء الأفراد وانتمائهم لها ، ولا حرج فى بذل هذه الجهود ولا غضاضة ، ولكن الحرج والغضاضة يقومان حين تتصور الدولة ان الولاء القطرى هو الولاء الوحيد الجدير بالتثبيت .

وفى خصوص دول الخليج العربية ، تؤكد الحقائق الجغرافية والتاريخية والثقافية

والاقتصادية ، واعتبارات الأمن الداخلى والخارجى ان المبالغة فى تثبيت الولاء القطرى ، ليست المسلك السليم ، فدول الخليج العربى جزء من منطقة جغرافية واحدة هى منطقة الخليج العربي ، وبينها الكثير من السمات والمصالح المشتركة مما جعل قيام المنظمات والهيئات والمجالس الاقليمية المتخصصة بينها خطوة منطقية مبررة .

ومع ذلك يظل هذا الولاء الاقليمى محل نظر كبير اذا اعتبر بديلاً عن الرابطة القومية التى تشد العرب جميعا بعضهم الى بعض مشرقهم ومغربهم وخليجهم وذلك استنادا الى وحدة اللغة ، ووحدة الثقافة ، ووحدة المصلحة .

وينبغى فى هذا المقام الا تختلط الغايات بالوسائل فى أذهان الساسة والرعية على السواء ، فالتوحد القومى غاية تجد مبررها المنطقى والشرعى فى وجود الرابطة القومية كحقيقة تاريخية وحضارية . أما صور الوحدة السياسية والدستورية ، فوسائل وصيغ قد يكون بعضها مقبولاً فى ظروف ومراحل ، ولا يكون مقبولاً فى ظروف ومراحل أخرى . واذا كانت التطورات الاجتماعية والسياسة التى طرأت على العالم العربى قد صرفت الجماهير العربية كما صرفت أكثر الساسة والحكام عن التطلع لاقامة وحدات سياسية اندماجية كاملة فان هذا لا يعنى الانتقال من النقيض الى نقيضه ، كما لا يعنى اهمال الرابطة القومية وما تقتضيه من قيام علاقات تعاون وتكامل وتنسيق فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية .

والذى يعنينا من ذلك كله فى خصوص معالم سياسة الارشاد الاجتماعى انه قد آن الاوان للتبشير بجواز تعدد الولاءات بتعدد مستوياتها ، فالولاء القطرى تعبير جائز ومشروع عن الواقع السياسي والقانونى ، والانتماء الاقليمى ـ هو الآخر ـ تعبير جائز ومشروع عن الخصائص الاقليمية المشتركة والمتشابهة ، والولاء القومى تعبير جائز ومشروع عن وجود « الأمة العربية » والمشروعات التنموية التى يحتاج الفرد العربى الى الارتباط بها قد تكون مشروعات قطرية أو اقليمية أو قومية ، فهذه المشروعات ليست بدائل يتعين الاختيار بينها ، والولاءات المتدرجة التى أشرنا اليها ليست عقائد متنافرة ينفي بعضها بعضا ، أو يقتضي الارتباط بواحد منها ان تستبعد سائر الولاءات الأخرى .

على ان هذا العنصر من عناصر السياسة المشتركة فى مجال الارشاد الاجتماعى على أهميته الكبيرة ، فانه لا يستطيع ان يقوم مستقلا عن الواقع السياسى والاجتماعى ، بمعنى ان على الحكومات القطرية والمنظمات الاقليمية والعربية ان تؤكد فى سياستها ومواقفها العملية وجود تكامل وارتباط بين مستويات العمل القطري والاقليمي والقومي ، حتى تلقى السياسة المشتركة للارشاد الاجتماعى فى هذا الميدان قدراً معقولاً من الاستجابة من المخاطبين بها ، والا فقدت عنصر المصداقية ، وانفصلت عن الواقع الذى تتعامل معه .

كذلك لا تستطيع سياسة الارشاد الاجتماعى فى هذا المجال أن تتجاهل الواقع الدولى الذى تراجع فيه ـ جزئيا ـ دور الدولة كوحدة اقتصادية ليبرز دور تجمعات اقليمية جديدة .. فلا شك ـ على سبيل المثال ـ فى أوربا تكوّن الآن ، وبصفة خاصة ابتداء من نهاية ١٩٩١ كتله اقتصادية واحدة سوف يتعين على العرب ان يتعاملوا معها على هذا الاساس ، كما ان الولايات المتحدة وكندا قد أقامتا منذ العام الماضي اتحاداً جمركياً يجعل منهما وحدة واحدة ـ كذلك لاتزال اليابان تشكل قوة ثالثة قد تضم اليها جزئياً بعض الدول الآسيوية الأخرى ، وفى مواجهة هذه التجمعات

الجديدة يغدو «التوحد العربى» ضرورة حياة وشرطا للمشاركة الفعالة فى النظام الاقتصادى الجديد .

وما تقدم جميعه ليس فيه أشكال كبير ، وانما تظهر الصعوبة الحقيقية حين تثار قضية الانتماء الدينى ، وحين يعرض الولاء للاسلام عرضا تصور معه سائر صور الانتماء كما لو كانت اثماً دينياً وسلوكاً نفسياً مناقضاً لحقيقة الالتزام الدينى ، ولقد تحولت هذه الصعوبة على المستوى العام الى مصدر وموضوع لصراعات وانقسامات سياسية وثقافية ترجع كلها الى تفسيرات خاصة لكل من الولاء القومى ، والالتزام الاسلامى .

وفى تقديرنا أن حسم هذه القضية يعد عنصراً أساسياً من عناصر سياسة الارشاد الاجتماعى لاتصاله المباشر بأساس الولاء وموضوع الانتماء . ان الملايين من الشباب العربي والمسلم يعيشون فى شد وجذب وتمزق داخلى واجتماعي نتيجة تصورات خاطئة لحقيقة الولاء القومى ولمقتضى الالتزام الاسلامي ، وعنصر الخطأ فيها هو ما يحتاج الى كشف وتصحيح .

فقد أدت الظروف التى نشأت فيها الحركة القومية العربية الحديثة الى تصور انها - بالضرورة - حركة علمانية Secular أى بعيدة عن الدين ومستقلة تماما عنه ، وكان الأساس التاريخى لهذا التصور الرغبة فى ايجاد مكان للمواطنين العرب المسيحيين الذين لعبوا دوراً بارزاً فى نشأة الحركة القومية الحديثة فى العالم العربى . والصحيح ان العلمانية مصطلح غامض ومورث للبس ، فضلاً عن أن اشتقاقه من اصوله الانجليزية والفرنسية اشتقاق غير سليم ولا دقيق ، كما أن عناصره الداخلية المتعددة ليست محل اتفاق بين الباحثين ، واذا كان الهدف الرئيسى - والمشروع - لهذا التصور هو الافساح لايجاد مكان كريم للمواطنين العرب المسيحيين داخل المجتمعات العربية الاسلامية ، وفى حركة التوحد العربى ، فان هذه النتيجة يمكن ان تتحقق كاملة دون حاجة لاصطناع مصطلح ومفهوم يتعارضان مع الالتزام الاسلامى للعرب المسلمين .

ان التعارض الموهوم بين القومية العربية ، والانتماء الاسلامى ، يزول اذا تحرر التصور القومي من أمرين ليس واحدا منهما - فيما نرى - ضرورياً لا كتمال المفهوم القومى :

الأمـــر الأول :

المفهوم العنصرى أو القومى الذى يتصور « للجنس العربي » أفضلية خاصة أو حقا فى السيادة مستمدا من نقاوة العنصر ، اذ لا شك أن هذا المفهوم العنصرى خطير فى نتائجه ، كما أنه مناقض لعنصر أساسي من عناصر التصور الاسلامي الذى يرى المؤمنين أخوة ، والذى يعلن ألا فضل لعربى على عجمي ولا لعجمى على عربى إلا بالتقوى .

الأمـــر الثانى :

التصور الذى يرى فى « الاسلام » مجرد انتفاضة عربية من بين انتفاضات عربية متلاحقة ومستمرة ، والذى يصر لذلك على بناء المجتمعات العربية المعاصرة بعيدا عن الاسلام ، وهذا الاصرار مطالبة بالمستحيل ، واسراف فى العبث ، اذ ليس للعربى المعاصر تراث حضارى وثقافى منفصل عن الاسلام ، والاسلام بثقافته وقيمه وكل معالم حضارته هو المالىء موضوعيا وتاريخيا للحياة العربية .

كذلك يحتاج الأمر الى تنقية التصور الاسلامى الشائع حول القومية من بعض الأخطاء والشوائب ، وهو ما ينبغى ان تحرص عليه سياسة الارشاد الاجتماعى .

فليس فى نصوص الاسلام ومبادئه ما يمنع التحرك السياسى نحو التوحد القومى استجابة لمصلحة قائمة ، ومراعاة لصلات الجوار والاشتراك فى اللسان العربى ، والحفاظ على الأمن العربى المشترك ، كما لا يخفى أن تقوية المجتمعات العربية بتحقيق ما يمكن تحقيقه من صور التعاون والتوحد القومى تعتبر تقوية للمجتمعات الاسلامية ، ليس فى أصول الاسلام ما يقتضى رفضها وانكارها .

أن أى مشروع حضارى يقوم فى عالمنا العربى لن يفلح فى اكتساب الولاء الكامل لأفراد المجتمع الا اذا حمل خصائص التصور الحضارى لأمتنا العربية ، ومادام الاسلام بثقافته وحضارته هو أساس التصور الحضارى لأمتنا العربية بمسلميها ومسيحييها ، فان المحافظة على ذاتية المشروع الحضارى العربى تقتضى بالضرورة مزيدا من التوعية بعناصره الاسلامية ، كما تقتضى ـ قبل كل شىء ـ انهاء التمزق الفكرى والنفسي الذى ينتجه الصراع الخاطىء بين التوجه القومى والالتزام الاسلامى ، وهو تمزق لا يتوقف أثره على الحياة الداخلية للفرد العربي ، وانما يمتد الى المجتمعات العربية ليوجد داخلها انقسامات سياسية وثقافية واجتماعية تبدد الطاقة وتستهلك القوة الذاتية للمجتمع ، كما قد تهدد الأمن السياسي والسلام الاجتماعى .

أن العالم كله يشهد موجة « تدين » متزايد ، كرد فعل للمادية الشديدة التى سادت فى عصر النهضة الصناعية وعصر النهضة الصناعية الجديدة أو الثانية .. وكرد فعل لموجات العنف وموجات النرجسية والأنانية التى طبعت السلوك الانسانى خلال القرن الأخير .. كذلك يشهد العالم الاسلامى موجه تدين متزايد نتيجة للاعتبارات السابقة ، وكرد فعل للهزيمة العسكرية والسياسية والاقتصادية التى تعرض لها ذلك العالم سنين طويلة .

ومن هنا تغدو قضية ترشيد « المد الدينى » قضية بالغة الأهمية حتى يتوجه سلوك الفرد العربى المسلم توجهاً ايجابياً يشارك فى تنمية مجتمعه ، بدلا من أن يتوجه توجهاً سلبياً انعزالياً ينسحب به من هذه المشاركة أو يأخذ به موقفاً عدوانياً تجاه كثير من عناصر ذلك المجتمع .

٢ ـ تثبيت قيمة المشاركة فى تطوير المجتمع :

وترجع الحاجة الى تثبيت هذه القيمة الى ما تتمتع به « السلطة السياسية » فى كثير من المجتمعات العربية من قوة ونفوذ ، وما استقر فى الوعى العام من أن الاصلاح الاجتماعى هو مسؤولية الحكومات التى ينبغى ان تكون قادرة على كل شىء . كما ترجع هذه الحاجة الى « بساطة » تركيب جهاز الحكم فى عدد من الدول العربية الخليجية .

ولتثبيت قيمة المشاركة تحتاج السياسة المشتركة للارشاد الاجتماعى الى أبراز عدة أمور :

أ ـ أولها معنى « المسؤولية » التى يستمدها الفرد من حريته ومن تعاليم دينه لقول النبى (ص) : « كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته » وقوله (ص) : « الدين النصيحة ، لأئمة المسلمين وعامتهم » .

ب ـ معنى « التعاون » و « التكافل » القائم على أن رأى الجماعة خير من رأى الفرد ، وأن ما شُرِّع ونُظِّم لمصلحة الجميع ، ينبغى أن يشارك فى اقامته وادارته الجميع . وهذا المعنى بدوره يجده الساسة فى قوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » .

جـ ـ معنى « الشورى » التى هى أصل من أصول الاسلام ، وصفة لازمة من صفات المسلمين « وأمرهم شورى بينهم » .

والمشاركة بهذا عنصر أساسى من عناصر « الديمقراطية » التى هى أحد التعبيرات المعاصرة عن مبدأ الشورى .

د ـ معنى استحالة قيام الحكومات والأجهزة التابعة لها بالمهام المنتظرة منها بعيدا عن مشاركة الأفراد ، وبيان أن خطط التنمية هى فى النهاية برنامج أمة لتغيير أوضاعها « أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

هـ ـ ايجاد نظام للحوافز وللتشجيع مرتبط مباشرة بمدى المشاركة فى تطوير المجتمع ، وفى كثير من المجتمعات ترصد الجوائز المالية والأوسمة وشهادات التقدير لأكثر العناصر مشاركة فى تطوير بيئتها المحلية كمنح جائزة للأم المثالية فى القرية أو الحى ، وللعامل المثالى فى المصنع أو الحقل ، وللمدرسة المثالية فى خدمة البيئة ومساعدة أهل الحى ، فهذه كلها « وسائل » يستعان بها فى تثبيت قيمة المشاركة كقيمة أساسية محركة للعمل الاجتماعى ، وكمفتاح أساسي لنجاح جميع عمليات الارشاد الاجتماعى .

٣ ـ تثبيت معنى الخدمة العامة فى المجتمع (فى مجال العاملين المدنيين ـ ومجال الشباب) :

ومعنى الخدمة العامة ، ليس فى حقيقته الا وصفاً خاصاً لصورة المشاركة فى العمل الاجتماعى ، وانما تظهر قيمته الخاصة فى مجالين :

الأول : مجال موظفى الدولة وعمال الحكومة الذين يؤدون الخدمات المختلفة باسمها لجماهير المواطنين :

ذلك أن غياب هذا المعنى عن موظفى الدولة ، وتعاملهم مع أفراد المجتمع باعتبارهم حائزى سلطة ، وأصحاب امتيازات ، وما يصاحب ذلك من تعال على الأفراد وتحكم معيب فى مصالحهم ، وأمتنان على كرامتهم ، كل ذلك يثبت أركان علاقة غير ودية بين الحكومة وأفراد المجتمع وينشىء حائلا حاجزا بين الأفراد وبين الرغبة فى المشاركة ، ويثبت أحساسا بالغربة لدى الأفراد تجاه مشروعات التنمية ومشروعات الاصلاح التى تتولاها الحكومة ، لهذا فان اتجاه سياسة الارشاد الاجتماعى الى هذا القطاع من أبناء المجتمع ، والنجاح فى تغيير سلوك الموظفين تجاه جماهير المتعاملين مع الدولة ، وابراز صفة « الخدمة العامة » فيما يؤديه ممثلو الدولة ، كل ذلك من شأنه تمهيد الطريق أمام مشاركة الأفراد فى تنفيذ خطط التنمية ومشروعات الاصلاح .

واذا كنا نكتفى هنا بالتنويه بأهمية هذا التغيير فى اتجاه ممثلى الحكومة ، فلا يخفى ان تحقيق هذا التغيير يحتاج الى دراسة دقيقة لأوضاع ممثلي الدولة ونظم اختيارهم وتقييم أدائهم ، كما يحتاج الى عناية خاصة بتدريبهم تدريبا يشمل آداب العمل وأخلاقياته

بالاضافة الى الجانب الفنى المتعلق بالادارة وبأداء الأعمال التخصصية التى يعهد بها اليهم .

الثانى : مجال النشاط الشبابى :

ذلك ان الشباب ـ بغير شك ـ هم كتائب الاصلاح وهم القوة الضاربة الكبرى فى عمليات التنمية والتغيير الاجتماعى ، واذا أدت الظروف السياسية ، والسياسات الاجتماعية والشبابية ، لشباب أمة من الأمم الى الوصول الى نوع من « الاعراض الاجتماعى » و « الانصراف الى الأنا » أو اليأس من الاصلاح ، أو العجز عن رؤية دورهم فى هذا الاصلاح فالراجح ان تجهض كل محاولات التغيير والاصلاح .

وفوق ذلك فقد دلت التجارب العديدة مع شباب العالم كله على ان السبيل الأقوى والأكثر فاعلية فى احياء همم الشباب وبعث شعورهم بالانتماء ليس هو الأغداق عليهم ، والتوسع فى تقديم الخدمات لهم ، وانما هو مطالبتهم بالعطاء لأمتهم ، وفتح الأبواب أمامهم لممارسة هذا العطاء ، اذ عن هذا الطريق يكتمل احساسهم بقيمتهم الذاتية ، وتصورهم لدورهم فى الحياة ، وهى الشرارات الأولى فى تنشيط قواهم وتحريك طاقاتهم للبذل .

ان الالحاح فى سياسة الارشاد الاجتماعى على ضرورة قيام الشباب بدور أساسي فى « الخدمة العامة » مدخل لا غنى عنه لتحريك عملية المشاركة فى المشروع التنموى من جانب المجتمع كله ، وذلك فوق انه ـ فيما نرى ـ أسلوب سليم فى التعامل مع الشباب وربطهم بجهود الدولة وأجهزتها فى الاصلاح والتغيير فإن من شأنه تأمين المجتمع من عواقب اندفاع بعض هؤلاء الشباب الى سبل أخرى لتحقيق ما يرونه تغييرا واجباً ، بعيداً عن الدولة وبرامجها وأهداف نشاطها .

٤ ـ توكيد قيمة العمل ، والانتاج ، والعناية بالابداع :

على الرغم من أن للعمل « قيمة كبرى » فى التصور الاسلامى للانسان الفرد وللمجتمعات الاسلامية يشهد لها قوله تعالى « وقل أعملوا » وقوله : « اني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكرٍ أو أنثى » ، كما تشهد لها أحاديث نبوية أشهر من أن نوردها فى هذا السياق .

وعلى الرغم مما تنص عليه دساتير أكثر الدول العربية من أن العمل شرف . فلا تزال قيمة « العمل » قيمة مهملة فى الكثير من المجتمعات العربية ، كما لا تزال بعض التصورات المحيطة به تحتاج الى جهد خاص لتصحيحها وتقويمها من خلال سياسة الارشاد الاجتماعى .

ولهذه الظاهرة جوانبها المتعددة ، وأسبابها المتعددة كذلك .

أ ـ فمن جوانبها كظاهرة أن « الاستغناء » عن العمل لا يزال منظورا اليه ـ فى بعض المجتمعات العربية أو بين بعض فئاتها الاجتماعية على الأقل ـ على انه علامة تفوق اجتماعى ومكانة يفخر بها صاحبها .

ب ـ ومن جوانبها الشائعة الاستهانة بالعمل اليدوى والاستخفاف به والتعالي على اصحابه ، ورفض القيام به ، كما لو كانت قيمته ادنى فى سلم الشرف من الاعمال الادارية والفنية ، ولا شك أن هذا الجانب من جوانب الظاهرة واسع الانتشار فى

المجتمعات الخليجية اذ ليس من أبناء تلك المجتمعات من يقبل راضيا أو سعيدا على الأعمال اليدوية كأعمال الحمالين مثلا أو الأعمال التى لا تقتضى مهارة خاصة كأعمال الحراسة بأنواعها ووظائف السعاة والخدم وما اليها ، بل أن هذا التعالى قد أمتد الى العديد من الحرف اللازمة لقيام كثير من المشروعات الصناعية والعمرانية ، كأعمال البناء والطلاء والنجارة وأعمال الحدادين والسباكين والفنيين فى أمور الكهرباء بفروعها المختلفة ، ولسنا فى حاجة الى بيان الآثار السلبية لاستقرار هذا التصور الخاطىء ، ولعل من أظهرها استمرار حاجة الدول العربية الخليجية الى استخدام عمالة أجنبية لأداء هذه الأعمال ، واستمرار كثير من المشروعات العمرانية والصناعية متوقفة على استمرار « العرض » من جانب تلك العمالة الأجنبية ، واستمرار عجز القوى البشرية المحلية عن تحقيق الأكتفاء الذاتى لمشروعاتها وبرامجها التنموية .

وهذا الولع بالأعمال الشرفية والوجاهية التى تمنح أصحابها سلطات رئاسية على أفراد آخرين يكشف عن خلل فى التكوين النفسى لا بد أن تتوجه سياسة الارشاد الاجتماعى الى اصلاحه ومن المفيد والضرورى فى ذلك الأستعانة بتقييم الإسلام للأعمال ورفضه لهذا التقسيم السائد للأعمال الى « أعمال شرفية » وأخرى دونها فى المنزلة ، يقول تعالى فى سورة التوبة : « أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد فى سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدى القوم الظالمين . الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون (سورة التوبة الآية ١٩) .

ويقول النبى (ص) : « من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له » .

ويقول : « ما أكل أحد طعاماً خيراً من عمل يده وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » .

جـ ـ ومن جوانب هذه الظاهرة كذلك المبالغة فى تصور أثر الكلمة واللفظ واغفال العناية بالعمل وبالفعل ، حتى قال القائل ـ مبالغا بغير شك ـ ان العرب ظاهرة صوتية . وحتى صار كثير من المواقف الدقيقة التى تحتاج الى عمل صامت تواجه فى حياتنا الاجتماعية بما يسمى « مؤتمرا خطابيا » وهو تنفيس هروبى يعفى أصحابه أنفسهم من مواجهة الواقع الذى يحتاج الى تغيير بالفعل والعمل ، ومن الضروري ـ لهذا ـ ان تضع سياسة الارشاد الاجتماعى على رأس اهتماماتها العناية بالتحريض على « الفعل » بدلا من القول . أن مما يستوقف النظر ـ بحق ـ فى هذا المقام ان الذى يعمل كثيرا فى مهنته أو حرفته أيا كانت يلقى التقدير والاحترام فى المجتمعات الغربية أو يحمل ذلك فى حقه على انه مظهر لتقدير المسؤولية ، وانه امتياز فى تكوينه وسلوكه ، بينما يلقى نفس السلوك فى مجتمعاتنا العربية رد فعل مختلفاً تماماً ، اذ ينظر الى الذى يعمل كثيرا على انه ناقص « الموهبة » قليل الحظ من الذكاء ، حريص كذلك على تعويض هذا النقص عن طريق زيادة حجم ما يؤديه من عمل . لهذا يغدو من الضرورى ان تنبه برامج الارشاد الاجتماعى الى اننا أمة مسبوقة ، واننا عشنا فى

تراخ وبطالة قرونا طويلة ، وان العالم من حولنا يسرع الخطى ، ويصل الليل بالنهار فى عمل متواصل ، ولحاقنا بهذا العالم لن يتم أو يتحقق بزيادة أرصدتنا المالية فى البنوك ، ولا بحجم ما نستورده بأموالنا مما أنتجه الآخرون ، ولا بتسخير هؤلاء الآخرين « ليؤدوا عنا أعمالنا » نظير أجر مهما ضاعفناه ، وانما سبيل اللحاق الوحيد أن نعمل جميعا وأن نعمل كثيرا ، وأن نظرة واحدة الى حجم ما يؤديه كثير من العرب فى المكاتب والمصالح الحكومية من عمل كفيل بأن يملأنا حزناً واشفاقاً على المستقبل ، فالوصول المتأخر والترك المبكر ، والإشتغال الطويل بالحديث للزملاء ، أو قضاء المصالح الخاصة بمكالمات هاتفية متعاقبة ، والأوقات التى تضيع فى اعداد الشاى والقهوة وتناولها ، واستقبال الزوار والأصدقاء ، كل ذلك مؤشر لا يخطىء على ضآلة الحجم الحقيقى للعمل الفعلي الذى يؤديه الفرد العربى ، ولا يتصور ان تغفل سياسة الارشاد الاجتماعي التنبيه الى هذا الأمر ، وان كان علاجه علاجا شاملا يحتاج الى أكثر من تناوله من خلال برامج الارشاد الاجتماعى ، اذ لا بد من اعادة النظر فى نظام الخدمة المدنية والادارة المدنية اعادة تجعل « حجم العمل المؤدى » أساسا رئيسيا من أسس تقييم الأداء .

د ـ ومن جوانب هذه الظاهرة فوق ذلك نسيان أن العبرة فى العمل ليست بالساعات التى تقضى فيه ، وانما بالقيمة المضافة التى يحققها أى بالانتاج ، فالمجتمع يعمل لينتج ، والا كان العمل عبثاً وحرثاً فى البحر ، ودوراناً حول النفس ، تستهلك به الطاقة ولا ينمو به المجتمع . ان الاحساس الخاطىء السائد بين كثير من الأفراد والعاملين فى مجتمعاتنا العربية بأن « احترام ساعات الدوام » هو المعيار الوحيد للعمل ، احساس ينبغى تغييره ، اذ العبرة فى النهاية انما هى بما اضافه العمل الى رصيد المجتمع من قيمة ، وبما أدى اليه من نتائج . أن مما يصيب العقلاء بالدهشة والاستغراب هذه القدرة الفذة لدى كثير من الأفراد على أن يقضوا أيام عمل كاملة يوما بعد يوم ، لا يؤدون عملا الا الذهاب الى مكاتبهم ، والعودة منها مع نهاية الدوام ، فى بطالة تقتل المواهب ، وتطمس الاحساس بالقيمة الذاتية ، وتهدد قيمة العمل كما ينبغى ان تفهم .

هـ ـ ومن أخطر جوانب هذه الظاهرة ـ فى النهاية ـ اسقاط قيمة « الأبداع » والأتقان فى أداء الأعمال ، واغفال حقيقة كبرى مؤداها أن التقدم الحقيقى لا يتحقق الا نتيجة أبداع المبدعين والا بفضل الامتياز والتفوق فى مستوى ما يؤدى من عمل ، وان سجل الثورات العملية التى قفزت ببعض الشعوب الى مواقع الصدارة هو فى حقيقته سجل الأبداع والتفوق ، وسوف يكون مستقبلنا مأساة متصلة الحلقات ان نحن قنعنا بالعمل القليل ، والانتاج القليل ، والعمل الردىء الذى نكتفى فيه بتقليد الآخرين ، وبتكرار ما نؤديه ، دون محاولة لأكتشاف المجهول ، واتقان المعلوم ، والوصول فى هذا الاتقان الى أعلى درجاته .

ان غياب الاتقان هو المسؤول عن كساد الصناعات المحلية القليلة التى نشأت فى عدد من الدول العربية ، اذ لا يمكن ان تقوى منتجات هذه الصناعة على منافسة السلع والمنتجات الأجنبية فى الأسواق المحلية والعالمية الا اذا ضاهتها اتقاناً وجودة ، أو

سبقتها وتفوقت عليها ، ان عالماً تزول فيه الحواجز ، ويتنافس فيه المتنافسون جميعا فى ساحات مكشوفة ، لن يكون فيه مكانة الا للمبدعين والمتفوقين ، ولا بد لسياسة الارشاد الاجتماعى فى ميدان العمل أن تؤكد هذه الحقيقة ، وأن تقترح أنظمة متعددة لتشجيع الكفاءات المتميزة ، ومكافأة المبدعين مادياً وأدبياً ، وذلك على المستويات القطرية والاقليمية والقومية على السواء ولعل من الأمثلة الجيدة على هذا الاسلوب ، نظام جائزة الملك فيصل بن عبدالعزيز التى تمنحها حكومة المملكة العربية السعودية سنويا لعدد من المتميزين من الباحثين والمفكرين فى العالم الاسلامى ، والجوائز التى تمنحها مؤسسة الكويت للتقدم العلمى لعدد من أفضل الباحثين المتفوقين فى مجالات العلوم المختلفة ولا شك فى أن هذا جزء موفق غاية التوفيق من أجزاء سياسة الارشاد الأجتماعى فى مجال تشجيع التفوق والابداع .

و ـ ولا بد فى النهاية من الاشارة الى جانب خاص من جوانب قضية العمل وهو المتصل « بالعدالة » فى تنظيم علاقات العمل ، ذلك أن اختلال هذه العدالة من جانب أو من الجانب الآخر مدعاة لاختلال العمل نفسه ، ومدعاة فوق ذلك لنشوء توترات اجتماعية وفساد فى العلاقات قد يصل الى حد تهديد السلام الاجتماعى . واذا كان التشريع هو الذى يضع حدود الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقات العمالية ، فان تنفيذ هذا التشريع وفض المنازعات التى تثور بصدد هذا التنفيذ بروح من العدل والموضوعية ، والمساواة بين الناس أمور لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعى وإقبال العاملين على العمل .

وفى هذا المقام ينبغى ان يتوجه الارشاد الاجتماعى الى محاربة ظاهرتين يمكن ان تهددان العلاقات العمالية فى صميمها :

١ ـ ظاهرة ما يتمتع به بعض أرباب الأعمال من سلطة احتكارية يتعسفون بسببها فى معاملة العمال وتحديد شروط عقودهم وتنفيذ تلك العقود ، اذ قد يرضى العمال بهذا وقد يحملهم الاضطرار والحرص على لقمة العيش ، على أن يظهروا الرضا بما لا يحبون ، ولكن السلام الاجتماعى يتهدد بسبب ذلك أعظم تهديد ، كما أن قضايا الانتاج والابداع تكون بذلك كله فى خطر عظيم .

٢ ـ والظاهرة المقابلة هى ظاهرة تمتع بعض العمال بحقوق وامتيازات لا تقابلها واجبات ، بحيث يأمن العامل على عمله واستمراره فيه وتدرجه فى وظائفه بغض النظر عن حجم أدائه ومستواه ودرجة كفاءته ، وهذا بدوره معطل للانتاج ، ومهدد للصناعة الوطنية ، ومعوق لسير المشروع التنموى فى جوانبه المختلفة .

ومن العناصر الهامة فى السياسة المشتركة المقترحة للارشاد الاجتماعى التنبيه الى هذه الآفات ، والتذكير بضرورة ارساء العلاقات العمالية على أساسها المتوازن ، الذى تتعادل فيه الحقوق مع الواجبات فى اطار من قوله تعالى : « لا تظلمون ولا تظلمون » . وقوله : « ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » . وقوله (ص) :

« أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » . وقوله : « ان الله يحب اذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » .

٥ ـ الارشاد الى قيمة الوقت :

المجتمعات البدائية ـ بصورة عامة ـ غير مرهفة الاحساس بالزمن ، فالأعمال فيها عادة قليلة والوقت ممتد طويل ، وايقاع الحياة هادىء رتيب بطيء ، ويصدق ذلك بصفة خاصة على المجتمعات الزراعية ، وعلى مجتمعات الرعى . ومع انتشار الصناعة وتقدمها والتوسع فى استخدام الآلات فيها يغدو عنصر الزمن أكثر أهمية ، ويغدو الالتزام بالمواعيد ، والأسراع فى أداء الأعمال فى أوقاتها عنصراً حاسماً فى زيادة الانتاج ، ومع تعقد الحياة وتشابك العلاقات تصبح الأعمال أكثر من الأوقات ، ويحتاج المجتمع المتجه للتنمية الى ان يعتاد أفراده توزيع أعمالهم على أوقاتهم وأن يقللوا « الضائع والمفقود » من تلك الأوقات .

ومن المعروف فى الدراسات الاجتماعية والانسانية بصفة عامة ان الأوضاع الاجتماعية قد تتطور على نحو يقتضى تغيير بعض القيم والعادات السائدة لتغير وظيفتها أو زوال الحاجة اليها ، ومع ذلك تظل تلك القيم قائمة وحية فترة من الزمان ، أى أن البنية الاجتماعية التى تفرز القيم قد تتغير ، ومع ذلك تبقى القيم القديمة قائمة بعض الوقت ، حتى يتأكد ـ من التجربة المتراكمة ـ ان حلول غيرها محلها أصبح أمرا لا مفر منه ، فيتم هذا التغيير . ومع ما تحقق لمجتمعاتنا العربية من اتصال بالعالم وانفتاح على أساليب المعيشة فيه ، ومع ما وصل الينا من آثار الثورة الصناعية وما دخل الى حياتنا العربية من تحول نسبي الى الصناعة ـ جنبا الى جنب مع الزراعة والرعى والصيد والتجارة ـ ورغم الانتشار النسبي للتعليم والثقافة بين أفراد الأمة العربية فلا يزال الاحساس بحركة الزمن غير مرهف عند الكثيرين منا ، ولا يزال الالتزام بالأوقات والمواعيد قيمة غائبة من حياتنا . ودون دخول ـ لا ضرورة له ـ فى تحديد الآثار السلبية لهذه الظاهرة ، فان من المهام الضرورية لسياسة الارشاد الاجتماعى المشتركة التنبيه الى قيمة الوقت وضرورة الالتزام بالمواعيد ، وأداء الأعمال الكبيرة والصغيرة فى مواقيتها .

ان الالتزام بالمواقيت صورة من صور الضبط والتحديد فى العمل وهما سمتان أساسيتان من سمات العمل الجيد والأداء المتقن ، أما الاخلال بالمواقيت فهو مظهر من مظاهر الاكتفاء بالتقريب وسمة من سمات نقص الاتقان والاكتفاء بالحد الادنى من الأداء .

إن من الانصاف أن نقرر أن تقدما ملحوظا قد طرأ على سلوك كثير من الأفراد والأجهزة الرسمية وغير الرسمية فى هذا الميدان وهو تطور طبيعى دفعت اليه صور الحياة الجديدة ، وانفتاح مجتمعاتنا العربية ومؤسساتنا العامة والخاصة على عالم فسيح يحترم أفراده الوقت ويدققون فى شأنه ، ولكن الأمر لا يزال محتاجا الى ارشاد اجتماعى تكتمل به صورة الانضباط فى التعامل مع الأوقات فى جوانب السلوك الاجتماعى العربى كله .

٦ ـ تثبيت قيمة احترام الأنظمة والقوانين :

والواقع أن سيادة احترام الأنظمة والقوانين او غياب هذا الاحترام أمور لا تنشأ فى فراغ ، وانما تفرزها أوضاع سياسية واجتماعية معينة ، ومن المؤكد ان الأفراد لا يحترمون القوانين والأنظمة الا اذا تحققت أو تجمعت شروط أربعة :

الشرط الأول : قيام الاقتناع ـ ولو جزئيا ـ بعدالتها وصلاحيتها فى مجموعها ، أما اذا كان القانون جائرا أو كان النظام يطالب بما لا يستطاع او يعكس قيما لا تؤمن بها الجماعة ، أو يصادم عقيدة أساسية من عقائدها فان الارجح أن يسعى الأفراد للخروج عليه والتحايل على أحكامه والتهرب من سلطانه .

والضمان لتحقيق هذا الاقتناع يتم من خلال المشاركة الأهلية ـ بغض النظر عن وسيلتها ـ فى وضع القوانين والأنظمة ، حتى لا يكون مضمونها غريبا عن روح المخاطبين بها ، أو ناشزا عن مألوفهم ، أو مناقضا لأهدافهم ومصالحهم .

كما يتأكد وجود هذا الاقتناع من خلال الدراسات الاجتماعية والاستقصاءات التى تجريها مراكز الدراسات والبحوث الاجتماعية لرصد آثار تطبيق القوانين والأنظمة المختلفة ، وقياس رضى الناس عنها واقتناعهم بعدالتها وصلاحيتها .

الشرط الثانى : احترام مبدأ سيادة القانون :

ذلك أن احترام هذا المبدأ من الناحية المبدئية والقانونية ومن الناحية التنفيذية والتطبيقية يعنى فى مدلوله العام أن ينزل جميع أفراد المجتمع على مقتضاه بدون أدنى اعتبار لصفاتهم الرسمية أو مواقعهم الاجتماعية ، أما اذا أعفى أحد أفراد المجتمع أو مجموعة منهم أنفسهم من الخضوع لهذا المبدأ ، فان ذلك يزعزع ركناً أساسياً من أركان العدالة ، ويلغى الدور الهام الذى تلعبه القاعدة القانونية فى المجتمع ، مما يهدد أحد القيم العليا التى يقوم عليها مفهوم الدولة والسلطة ، وبالتالى يهدد الأمن والاستقرار الاجتماعى .

الشرط الثالث : مراعاة تطبيق القانون على الكافة تطبيقاً متساوياً :

ذلك أن الاستثناء من تطبيق القوانين مراعاة لصلة قربى ، أو لمنزلة اجتماعية ، أو لمصلحة اقتصادية خاصة ، أو لتحيز سياسي أو مذهبى ، من شأنه أن يفتح الباب واسعاً ليصير الاستثناء قاعدة وليجد سائر الناس غضاضة فى أن ينزلوا وحدهم على حكم القانون . أن التهرب من دفع الضرائب والتكاليف العامة ، ومن احترام قوانين المرور والصحة والآداب العامة وغيرها يجد المشجع الأكبر عليه فى الأمثلة القليلة أو الكثيرة التى يتداولها الناس عن اعفاء بعض ذوى السلطان أو المال أو الجاه أو القربى من أحكام تلك القوانين وحسبنا شعارا فى هذا قول النبى (ص) : « انما أهلك من كان قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد » .

ان الانتقال من الحياة القبلية بما تفرضه من أنماط للسلوك وأنواع من العلاقات الى الحياة فى ظل الدولة ذات القوانين الملزمة للجميع ليس بالسهولة التى يتصورها البعض فى اطار نظري خالص ومع ذلك يظل التحرك التدريجى ، ولكن بخطى مطردة وثابتة ، لتطبيق القوانين والأنظمة على الجميع تطبيقاً متساوياً ، أمراً لا معدى عنه لضمان الاستقرار والالتزام بالقوانين على اختلافها .

ان دول الخليج العربية مدعوة الى رسم تصور مستقبلى للانتقال النهائى الى مرحلة « تأسيس » السلطة لهدف يكون القانون وتكون الأنظمة واللوائح المعلنة هى الأساس الوحيد للحصول على الحقوق والتمكن من أداء الواجبات .. وكل إسراع للخطى فى هذا الميدان هو فى الحقيقة تثبيت لعنصر الاستقرار والسلام الاجتماعى والسياسي فى تلك الدول .

الشرط الرابع : الحرص على التعريف بالقوانين الأساسية ، وتوعية المواطن الفرد بحقوقه وواجباته المستمدة من الدستور ومن القوانين ، واذا كان يقال عادة أن الجهل بالقانون لا يعفي صاحبه من تطبيق ذلك القانون ، فمن المحقق أن العلم المسبق بالقوانين الأساسية والرئيسية من شأنه ان يعين على الأستجابة لأحكامها وتجنب الوقوع تحت طائلتها ، ولهذا أمكن أن يكون من عناصر الارشاد الاجتماعى تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم الأساسية ، السياسية والمدنية على السواء .

٧ ـ الارشاد الى أساسيات المحافظة على الصحة العامة ومراعاة قواعد النظافة :

ومع ان هذا العنصر من عناصر سياسة الارشاد يبدو عنصراً متصلاً بقطاع خاص من قطاعات العمل الاجتماعي ، الا أن اكتمال صحة الأفراد يعد في الواقع شرطاً أساسياً لمطالبتهم بأداء الواجبات الاجتماعية المختلفة ، ونحن أمة تعاني آثار تخلف طويل كانت له بغير شك ضريبته الباهظة على صحة الأفراد ، من عاهات مستديمة خلفها التعرض للأمراض ، واهمال العلاج ، أو الالتجاء فيه الى وسائل بدائية ضارة . كما اننا أمة ترك التخلف بين فئات عديدة من أبنائها عادات سلوكية منافية لأساسيات المحافظة على الصحة ، وأركان النظافة المانعة من الأمراض ومن انتشارها . والأمة التى تريد لشعبها ان يحمل على كتفيه تبعات مشروع تنموي طموح لا بد أن تتثبت أولا من « اللياقة البدنية » لأفراد هذا الشعب . ومن المؤكد أن التعميم فى هذا الأمر مدعاة للخطأ المحقق ، اذ ان الرخاء الذى أنعم الله به على شعوب دول الخليج العربى قد مكّن أكثر الأفراد من حيازة الوسائل الكفيلة بتحقيق أساسيات الأنظمة والرعاية الصحية ، كما ان الدولة من جانبها قد أنفقت فى سخاء على مرفق الصحة والعلاج ويسرت بذلك لأبنائها رعاية صحية لا يتوافر مثلها فى الكثرة الغالبة من الدول المتقدمة والسابقة بأشواط في هذا المجال .

لذلك فان الحديث عن مضمون السياسة المشتركة فى مجال الارشاد الصحى تحتاج الى تصنيف للمواطنين ، ووصف دقيق لمشاكلهم التى لا بد ان تختلف من فئة الى فئة ، ولقد ذكرنا من قبل ان المجتمعات الخليجية تلتقى فيها بعض مشاكل التخلف ببعض من مشاكل الأفراط فى التقدم ويظهر ذلك فى مجال النظافة والصحة العامة .

فبينما لا تجد بعض الفئات القدر اللازم من الماء لتحقيق النظافة الشخصية ومنع تلوث الأطعمة والأشربة ، تسرف فئات أخرى فى استهلاك الماء إسرافا لا نظير له ، وتبالغ فى تحقيق الرعاية الصحية لأفرادها مبالغة لا ضرورة لها .

وبينما لا تجد بعض الشرائح الاجتماعية الغذاء الأساسي اللازم لإكتمال لياقتها البدنية ، تفقد فئات أخرى هذه اللياقة بسبب الاسراف الذى لا حدود له فى استهلاك الأطعمة والأشربة فى نهم

لا يريد ان يشبع ، مع ما يحمله هذا النهم من خطر التعرض لأمراض الجهاز الهضمى ، والدورة الدموية ، والسكرى ، فضلا عن انعدام اللياقة البدنية بسبب البدانة الزائدة التى تثقل بها الحركة وتقل القدرة على بذل الجهد ، وذلك بين الرجال والنساء على حد سواء .

ولعل من المشاكل الخاصة بالصحة العامة أن أبناء الدول الخليجية قد صاروا من أكثر أهل الأرض أسفارا وانتقالا بين البلاد طلبا للرزق والتجارة واستثمار الأموال ، أو طلبا للعلم في بلاد بعيدة أو طلبا للراحة والترويح والسياحة ، وهم في ترحالهم هذا يتعرضون لصنوف من البشر يحملون ألوانا من الأمراض ولهذا يحتاج الأمر الى ارشاد صحي خاص يتناسب مع اتساع نطاق هذا الترحل وما يصاحبه من اختلاط بالناس .

٨ ـ تنشيط دور المرأة في الحياة الاجتماعية :

تثير قضية دور المرأة في الحياة الاجتماعية جدلاً وخلافاً طويلين ، مبعثهما أن هذه القضية على أهميتها لا تناقش عادة مناقشة موضوعية تحليلية بقدر ما تعكس خلافا منهجيا وصراعا بين التقاليد المستقرة القديمة وبين التوجهات التى نشأت جزئيا في أعقاب الاتصال بالغرب وفي أعقاب تطورات اجتماعية واقتصادية أخرى ، وحين يتصل الأمر بالتقاليد المستقرة فان التغيير الاجتماعي يغدو أشد صعوبة وعسراً ، وفوق ذلك فقد امتزج هذا الصراع بين القديم والجديد بعنصر آخر هو تصور البعض أن الوضع الذى استقرت عنده أحوال المرأة العربية هو وضع مستمد في أساسياته من توجيهات الاسلام ومبادئه .

ورغم الحساسية التي يثيرها تناول قضية المرأة ودورها وما تثيره الدعوة الى تنشيط دورها في الحياة الاجتماعية من اغراء شديد باتهام أصحابها بالخروج على آداب الاسلام ومخالفة بعض نصوصه ، فان الأمر أجل وأخطر من الهروب في شأنه الى الصمت والمداراة ، ولقد دخل قضية المرأة بسبب هذه المخاوف عوج كثير وعلت في شأنها أصوات غاضبة داعية الى الحجر والمنع والقهر لا يسند غضبها هذا علم ولا هدي ولا كتاب منير .

والقضية في بعدها المعاصر لها جانبان أساسيان :

الأول : ان المرأة نصف المجتمع ، وانها تتولى ـ شاء من شاء وأبى من أبى ـ رعاية الأسرة وتربية الأولاد ومعاونة الزوج ، كما تتولى في مجتمعاتنا العربية وظائف التدريس والتمريض والطباعة وأعمال البنوك والادارة ، والمحاماة ، كما انها تشارك الرجل عمله اليومي في الزراعة والتجارة والرعي ، فالحديث عنها بعد ذلك كما لو كانت مغيّبة عن الحياة حديث فيه تناقض غريب وتجاهل لواقع قائم ، وازدواج في النظر الى الأمور .

الثاني : ان كثيرا من الأوضاع التى تحدد مكان المرأة في الحياة العامة في البلدان العربية المختلفة ترجع الى عادات وتقاليد مستقرة ، ولكن استقرارها لا يعني أن لها أصلا في الاسلام أو انها تطبيق أمين وسليم لمبادئه وأحكامه .

ان جوهر النظرة الاسلامية للمرأة انها مساوية للرجل إلا فيما جاء النص بخلافه مراعاة للاختلافات العضوية بين الجنسين ، أو مراعاة لتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل يقول النبي (ص) : « النساء شقائق الرجال » . ويقول الحق سبحانه : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم

أولياء بعض » (٩ التوبة ٧١) ويقول سبحانه : « ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة » (٤ النساء ١٢٤) .

ولا نريد أن نستجيب لاغراء الرغبة في تصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة السائدة عن نظرة الاسلام الى المرأة وانما حسبنا أن نقول ان الاسلام قرر للمرأة حقوقا كحقوق الرجل ، واعترف لها بشخصية قانونية مستقلة وذمة مالية مستقلة عن ذمة الرجل ، ونصيبا في الميراث تصيبه ان كانت زوجةً أو بنتاً أو أماً أو أختاً ، وحقوقا في نطاق الزوجية حين يبرم عقدها ، وحين ينقض ذلك العقد ، وحين تستقر الحياة في ظله ، وجعل برها كبر الأب أو أعلى مقاما وذلك بحديث النبي (ص) حين سأله صاحبه من أحق الناس ببري قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أبوك .

أما الحجاب وما يثار حوله فانه لا يعدو أن يكون من آداب الزي يصان به العرض ، ويتميز به أهل الفضل ، وتدرأ قالة السوء . وأما مشاركة المرأة الرجل في العمل العام أو الخاص على ملأ وفي صحبة الآخرين فلم يرد فيه نهي يحتج له محتج ، وانما حرمت الخلوة بالرجل ، وانصرف اثمها الى الرجال والنساء جميعا لما فيها من ذريعة الفتنة ومدخل للهوى .

ويبقى أن نلاحظ جميعا أن المرأة كانت ولا تزال تحمل المسؤولية الكبرى في تنشئة الأولاد ، وحضانتهم ورعايتهم ، وأن سنوات الحضانة الأولى ـ على ما يقرر الآن علماء النفس والطب ـ هي السنوات التى تتحدد فيها شخصية الطفل واتجاهاته السلوكية فهل تهمل أمة عاقلة بعد ذلك توجيه المرأة واعدادها لأداء هذا الدور الخطير ، وهل يظل ترشيد مشاركة المرأة في الحياة العامة متوارياً خلف ظلال كثيفة من التجاهل والاغضاء ومجاملة الصائحين بأن المرأة عورة كلها وأن البيت وحده مكانها . وهل تملك سياسة جادة للارشاد الاجتماعي أن تتوقف عن التنبيه الى أهمية دور المرأة والى ضرورة تعليمها وتدريبها على أداء مهمتها في رعاية الزوج وتربية الأولاد ، وإذا كان متصوراً منذ قرون خلت أن تقدر الزوجة والأم على أداء هاتين الوظيفتين وهي مسلحة بفطرتها وغريزتها وحظها من الفطنة ومن التقدير ، فهل تكفى هذه الأسلحة اليوم والأسرة كلها تواجه طوفانا من تأثيرات المجتمع ووسائل الاعلام والنشر يستقبله الأزواج وتستقبله الزوجات ويحتل المساحة الكبرى من عقول الأولاد ووجدانهم وبنائهم النفسي ، ألا يغدو التوجه للمرأة بنتاً وزوجةً وأماً بالارشاد والتوجيه والتدريب نوعاً من «التأهيل» اللازم لحسن أدائها لوظائفها الكبرى في المجتمع ؟

لهذا نقول ـ بلا تردد ان السياسة المشتركة للارشاد الاجتماعي ينبغي أن تتضمن قسطاً متزايداً من العناية بترشيد المرأة وتنشيط دورها في المجتمع ، سواء في ذلك ما يتعلق برعاية الزوج وتربية الأولاد ، أو ما يتعلق بالمشاركة في سائر أجزاء خطط التنمية بمدلولها الشامل .

ثانيا ـ العناصر والمعالم السلبية للسياسة الخليجية المشتركة :

يضم هذا القسم من معالم السياسة الخليجية المشتركة عدداً من أنماط السلوك والأوضاع الاجتماعية التى تحتاج رعاية المشروع التنموي في دول الخليج العربية الى تغييرها ، وفي مقدمتها :

١ ـ مقاومة التمسك الأعمى بالقديم المستقر ، ومحاربة الانكفاء على الماضي :

حيث أن من خصائص المجتمعات التقليدية أن تتمسك بما كان عليه الجيل السابق من أوضاع

وأشكال للعلاقات ، ومن الغريب أن تستعين الأنظمة والأوضاع القديمة ـ مهما بلغ مسارها ـ بقيمة خاصة تضمن بها استمرارها ، ومؤدى هذه القيمة أن كل قديم ينبغى أن يحافظ عليه ، وأن العدول عما كان عليه الآباء مسلك غير قويم ولا سليم ،

ولقد عاب القرآن الكريم هذا المسلك وأنكره أشد الانكار بقوله في سورة البقرة «قالوا بل نتّبع ما ألفينا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون» (البقرة ١٧٠) .

وأن لنا ونحن نتصور معالم السياسة المشتركة للارشاد الاجتماعي أن نحارب هذه النزعة الهروبية التي تستعين على عجزها عن التغيير بالجمود على الموجود ، وأن نقرأ معنى رضوان الله عن التغيير الى الأفضل في قوله سبحانه : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » وكما نقرأها في قوله (ص) : « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة » .

إن ريفنا العربي ، وحضرنا وباديتنا مليئة كلها بعادات وأنماط للسلوك يحيطها الكثيرون بهالات من التقديس ولا يتجاسرون على تقييمها فضلا عن النظر في تغييرها ، لا لشيء الا لأننا « ألفينا عليها آباءنا » فهل هذا منهج العقل ، فضلا عن أن يكون منهج الاسلام ؟! ان من عناصر الارشاد الاجتماعي الأساسية في السياسة الخليجية المشتركة أن تعمل على محاربة هذا الانحياز المطلق للقديم ، وأن يحارب الانكفاء على الماضي ، وأن يجلّى للناس معنى التراث ، وأن يزرع في عقولهم وقلوبهم أن الماضي لا قدسية له الا بقدر ما حمل الينا من الهداية والرشد ، وان الحاضر هو ساحة عملنا والمستقبل ينتظرنا ، وان لله الآخرة والأولى ، وأن التوجه النفسي للمستقبل هو سبيل الأمم الساعية للقيادة والتأثير وتوجيه التاريخ .

٢ ـ مقاومة الاغتراب الثقافي لدى بعض طلائع المتعلمين والمثقفين :

وذلك أن الصدمة الحضارية التى تعرض لها عالمنا العربي على يد الغرب ثم تعرضت أكثر البلدان العربية لاستعمار غربي طويل عسكري وسياسي واقتصادي ، قد ولّد لدى كثير من مثقفينا إحساساً عميقاً بالنقص ، واستعداداً مطلقاً لتقبل الأفكار والتصورات السائدة في الغرب أو الواردة منه ، وساعد على ذلك أن عدداً من كبار المستشارين الأجانب قد قاموا بالدور الأكبر في رسم سياسة التعليم وبرامجه ، فنشأ نتيجة لذلك كله جيل يرى حضارته بمنظار غربي ، ويتطلع للاصلاح والتغيير من خلال رؤية ثقافية وحضارية مقطوعة الصلة بتصوره الحضاري المستمد من الاسلام ورؤيته الشمولية للحياة والاحياء ، واستمرت بعض مظاهر هذا الاغتراب الثقافي نتيجة الاستمرار في سياسة الايفاد للدراسة في الخارج ، خصوصا في بعض الدول العربية الخليجية التى جرت على ايفاد أبنائها لمثل هذه الدراسة في سن مبكرة فعاد كثير منهم محمّلين برؤى غريبة وتصورات غربية كما عادوا محمّلين بشك كبير في حضارتهم الذاتية وسلامة تصوراتها الأساسية المتعلقة بأنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية .

لهذا لا بد أن تشتمل السياسة المشتركة للارشاد الاجتماعي على عناصر تتعقب هذا الاغتراب وتشرح أسبابه ، وترد أصحابه الى محاولة التعرف الموضوعي على حضارتهم الذاتية ، وعلى رؤيتها الخاصة وأولويات القيم والمصالح وترتيبها الذي قد يختلف عن ترتيبها ووزنها النسبي كما تراه حضارات أخرى .

ولسنا في حاجة الى القول بأن العناية بإزالة الاغتراب الثقافي ليست ـ في سياسة الارشاد الاجتماعي ـ دعوة الى الانغلاق الحضاري ذلك أن مثل ذلك الانغلاق لم يعد ممكناً ، ولم يعد مطلوباً ولكن التجربة التاريخية تؤكد أن التنمية الحقيقية لمجتمع من المجتمعات لا يمكن أن تتم إلا من خلال رؤية ثقافية مستمدة من خصائصة الذاتية .

ان أجهزة التعليم والاعلام والثقافة في دولنا العربية عليها مسؤولية كبرى في التوفيق بين اعتبارين أساسيين في كل ما يتلقاه عنها الجيل الناشىء من علم واعلام ومعرفة وثقافة .

الاعتبار الأول : مشاركة العالم في ثقافته الجديدة التى تتجاوز الحدود الجغرافية للشعوب .

الاعتبار الثاني : المحافظة على المقومات الأساسية للحضارة العربية الاسلامية ، بقيمها الحافظة وقيمها المحركة على السواء .

٣ ـ مقاومة التعصب والتطرف المذهبي والديني :

والتعصب ظاهرة فكرية ونفسية وسلوكية لا ترتبط بموضوع معين وانما جوهرها الانحياز المسبق والمطلق لرأي أو موقف انحيازاً لا يستند الى أسباب موضوعية معروفة أو معلنة ، وهذا هو الفارق بينه وبين الالتزام أو الاعتصام . وبهذا التعريف يمكن أن يكون التعصب تعصباً سياسياً أو مذهبياً أو دينياً . وهو ـ في صوره كلها ـ مدخل لتوترات سياسية واجتماعية وسبب لفتن وصراعات لا يعصم منها عقل ولا يحكمها في النهاية احتكام مبصر الى معيار موضوعي .

أما التطرف الديني فهو ظاهرة قديمة عرفها العالم الاسلامي كما عرفها العالم المسيحي ، وهو في إطار الاسلام يدخل في إطار ما يسميه القرآن « الغلو في الدين » بقوله سبحانه : « يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق » (النساء ١٧١) ، وما وصفه النبي (ص) بقوله : « ان هذا الدين متين فأوغل فيه برفق فان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى » .

ومع قدم هذه الظاهرة فقد شهد عالمنا العربي والاسلامي المعاصر صوراً متجددة لها . وقع أكثرها بين الشباب ، وتمثلت في أمور أهمها :

أ ـ التشديد على النفس وعلى الناس في أمور العبادات والمعاملات .

ب ـ شدة الانكار على المجتمعات الاسلامية المعاصرة ، واتهامها حكاماً ومحكومين بأنها مجتمعات جاهلة ووصف حكامها بالكفر لأنهم « لا يحكمون بما أنزل الله » .

جـ ـ اعتزال المجتمعات المسلمة ، وهجرتها ، وانحياز الأفراد القائلين بهذا بعضهم الى بعض ، فيما سموه «مفاصلة» المؤمنين للمجتمع الجاهلي ، وترك الصلاة في مساجد الدولة على زعم انها معابد للجاهلية شبيهة بمسجد الضرار الذي نهى الرسول (ص) عن الصلاة فيه .

د ـ اعتبار أنفسهم وحدهم « جماعة المسلمين » واعتبار من يرفض الانتماء اليها والارتباط بها كافراً ، واعتبار الخارج عنها بعد الدخول فيها بمثابة المرتد ، تجرى عليه أحكام المرتدين .

وهذه المعالم سمات عامة لا تشترك فيها كل الجماعات التى توصف بالتطرف ، وانما تأخذ منها بنصيب ، وان عرضت لها لأنها تمثل مظاهر العوج التي تحتاج الى عناية كبيرة وتصحيح علمي دقيق من خلال برامج الارشاد الاجتماعي .

وما تقدم هو الجانب الفكري من جوانب تطرف هذه الجماعات أو هذا اللون من التفكير والسلوك .

ولكن يبقى أن للظاهرة أسباباً بالغة التعقيد ، وانها ـ في أكثر حالاتها ـ رد فعل لأوضاع سياسية واجتماعية قائمة في مجتمعاتنا العربية والاسلامية . ورد فعل للاحباط الذى ولدته وتولده سلسلة الهزائم والانتكاسات في مواجهاتنا مع خصومنا ، وخصوصا مع الكيان الصهيوني الذى يثبت قوائمه ، وهي كذلك رد فعل لغياب اسلوب الحوار مع الشباب داخل المؤسسات التعليمية والشبابية والسياسية ، ورد فعل لبعض صور صارخة من صور استفزاز الحس الديني لدى هؤلاء الشباب .

وغني عن الذكر أن التصدى لهذه الظاهرة بالعلاج من خلال برامج الارشاد الاجتماعي يحتاج الى دراسات واسعة يشارك فيها متخصصون في شؤون الشباب وشؤون الدعوة الاسلامية وعلوم الاجتماع والنفس والسياسة ، ولا يجوز بحال أن تعتبر الظاهرة مجرد ظاهرة أمنية تتناولها بالعلاج أجهزة الأمن ، فقد دلت التجربة على أن الضغط الأمني يدفع بهذه الجماعات الى الاختفاء المؤقت تحت سطح الحياة السياسية والاجتماعية ولكنها لا تلبث أن تعود وقد ازدادت غلواً وعزلةً عن الناس وميلاً الى العنف ، وحرام أن تهدر التجارب الطويلة في هذا الميدان وأن يصر بعض الساسة على سلوك طرق خاطئة مارين بكل عثرات الآخرين ومعرضين مجتمعاتهم لمخاطر قد لا تكون كلها محسوبة .

ولكن من المؤكد أن السبيل السليم لعلاج هذه الظاهرة يحتاج الى اعداد طويل والى عمل يتم على مراحل :

بعضه يتناول أغراضها في المدى القريب بقصد احتواء آثارها وعزل تلك الآثار عن سائر الشباب .

وبعضه يتناول جذورها وأسباب نشأتها ويمنع تجدد هذه النشأة من خلال اعادة النظر في برامج التعليم والتعليم الديني ، وتدريب الدعاة والوعاظ ، وفتح حوارات واسعة مع جيل الشباب .

ويظل الاسلوب الأمثل لمقاومة هذه الظاهرة عن طريق الارشاد الاجتماعي متمثلا في عرض مبادىء الاسلام وتعاليمه وآدابه عرضاً علمياً صحيحاً من جانب علماء متخصصين عارفين بأوضاع المجتمع ومشاكله المعاصرة ، قادرين على التفاهم مع جيل الشباب ، دون اثارته والاصطدام به ، وهو ما يحتاج الى دراسة خاصة .

إن الاغراء شديد بأن يقتصر التعامل مع ظاهرة التطرف الديني على اسلوب « حماية الأمن » ولكن التجربة الطويلة قد دلت على أن ذلك لا يكفي ولا يجدي ، وان الأمر يحتاج الى تعامل شامل متعدد الجوانب تشارك فيه أجهزة التعليم والاعلام والثقافة والشباب والدعوة الدينية ، انه قد يكون الطريق الأطول .. ولكنه ـ يقينا ـ الطريق الأفضل والأجدى .

٤ ـ مقاومة النزعة الاستهلاكية والحد من الاندفاع في الانفاق :

من النتائج الطبيعية للانتقال المفاجيء من الحرمان الشديد الى الثراء الواسع أن يندفع

الأفراد في الانتقام من أيام الحرمان وأن يتوسعوا في اقتناء السلع واستهلاكها ، وقد وقع ذلك بصورة عامة في جميع دول الخليج العربية ، ولكن الظاهرة امتدت واستقرت لتصبح اسلوب حياة يحتاج الى مراجعة واستدراك سريعين .

ذلك أن التوسع في الاستهلاك ينصرف الى كثير من السلع والخدمات التى تنفق عليها الدولة مما يحمل الميزانية العامة أعباء لا مبرر لها ، كما أن التوسع ـ غير المبرر ـ في استخدام المياه والكهرباء على سبيل المثال يهدد هذين المرفقين بالتوقف أو العجز والارتباك .

أما الاسراف في استهلاك المواد الغذائية فانه يهدد الصحة العامة بما يسببه من أمراض عديدة للجهاز الهضمي والدموي ناتجة عن الاسراف في التهام المواد السكرية والدهنية .

وأما الاسراف في حيازة السلع الكمالية واقتناء ما لا حاجة بأحد له فيها فانه يخلق حالة من « الترف » تهدد قدرة الجيل الجديد على تحمل الأعباء ومواجهة الصعوبات .

ومن المؤكد أن الشركات التجارية العالمية تجد في دول الخليج العربية أرضاً خصبة وسوقاً واسعة لتصريف منتجاتها ، وهي لذلك تبذل من فنون التسويق وأساليب الترويج لمنتجاتها ما يضع الانسان الخليجي تحت ضغط نفسي هائل يعجز معه في النهاية عن مواجهة حمى الاندفاع في الشراء والاستهلاك ، وآفة هذا الوضع انه يخلق قيماً اجتماعية فاسدة ، وان الأسر والأفراد يندفعون جميعا الى مقارنات تغري بمزيد من الاندفاع في الترف ، كما أن مدخرات الأفراد التى يمكن استخدامها في تنفيذ مشروعات التنمية تتضاءل بغير مبرر ، وهو أمر تظهر قيمته اذا قل حجم عوائد النفط السنوية .

ان روح الاعتدال في الانفاق ، والاعتياد على الادخار ، والمحافظة على السلع المشتراة ، والاكتفاء بالضروري منها ، وعدم التورط في الكماليات التى يستفز اقتناؤها الفقراء ، ويهدد بزعزعة السلام الاجتماعي ، خصوصا حيث يعاني جانب من المواطنين مشكلة فقر وحاجة .

كل هذه العناصر لا بد أن تتناولها بالشرح والتنبيه سياسة الارشاد الاجتماعي .

الفصل الثالث
نحو صياغة وتصميم بعض برامج الارشاد والتوجيه الاجتماعي

الواقع أن من العسير القيام بصياغة بعض برامج الارشاد بعمل بحث فردي ، إذ الطبيعي أن يسبق إعداد هذه البرامج إجراء مسح واستقصاء للمشكلة التى يراد التوجيه في شأنها ، وللهيئات المسؤولة عن علاج تلك المشكلة ، والجهود التى بذلت من قبل للتوجيه الاجتماعي في شأنها ، ومدى ما حققته تلك الجهود من نتائج . كذلك لا يتصور اتمام اعداد تلك البرامج بعيدا عن مشاركة الهيئات القائمة بالتوجيه والارشاد الاجتماعي في دول الخليج العربية المختلفة .

ومع ذلك نستطيع أن نقترح خطوطاً أولية عريضة لبعض البرامج التى نرى أن لها أولوية خاصة في ضوء طبيعة المرحلة التى تعيشها الآن مجتمعات دول الخليج العربية .

وسنضع فيما يلي تصوراً لمضمون برامج ثلاثة للارشاد الاجتماعي :

الأول : خاص بخطط التنمية في دول الخليج العربية .

الثاني : خاص بربط المواطن بمجتمعه القطري ، وبدول الخليج العربية الأخرى .

الثالث : خاص بالتوعية الدينية على أساس من قيم الاسلام ومبادئه .

واستنادا الى نتائج الدراسة المسحية التى أنجزها مكتب المتابعة حول واقع وخطط برنامج التوجيه والارشاد الاجتماعي ، فان الجهات المسؤولة أساسا عن وضع هذا البرنامج وتنفيذه ومتابعته هي وحدات ادارية تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل من دولة الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، المملكة العربية السعودية ، العراق ، سلطنة عمان ، وأما في دولة الكويت فإن لوزارة التربية دورها في هذا المجال بالاضافة الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

(أنظر جدول رقم (٢) من الدراسة المذكورة)

ومع ذلك نعود فنشير الى ضرورة تعاون وزارات وهيئات أخرى ـ مع الهيئات الواردة في الجدول رقم (٢) ـ حتى يتحقق للبرامج القدر الأقصى الممكن من الفاعلية ، خصوصا حين يرتبط البرنامج بنشاط تتولاه ـ أساسا ـ جهات حكومية أخرى غير الجهة المسؤولة مباشرة عن الارشاد الاجتماعي .

البرنامج الأول ـ تعريف المواطنين بخطط التنمية في دول الخليج العربية :

١ ـ يعتبر هذا البرنامج بمثابة قاعدة الأساس في توجيه المواطنين نحو المشاركة في تحقيق التنمية وتنفيذ برامجها المختلفة .

٢ ـ الجهات التى تشارك في اعداده ووضع تفاصيله :

أ ـ وزارة التخطيط أو الجهة المركزية الأخرى المسؤولة عن التخطيط .

ب ـ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

٣ ـ الفئات التى يخاطبها المشروع :

أ ـ بصفة أساسية ، قطاع الشباب/ والمثقفين/ والفنيين .

ب ـ بصفة عامة أو احتياطية سائر فئات المواطنين .

٤ ـ هـــدف البرنامـــج :

أ ـ تحقيق وعي عام بخطط التنمية وأهدافها واحتياجاتها ومراحل تنفيذها .

ب ـ تحقيق قدر أكبر من تعاون المواطنين مع السياسات والقرارات الحكومية التى تضع خطط التنمية موضع التنفيذ .

جـ ـ اكتشاف بعض أجزاء خطط التنمية التى يمكن اشراك المواطنين في تنفيذها بجهودهم الذاتية .

٥ ـ وسـائل تنفيـذ البرنامـج :

أ ـ إعداد دراسة مبسطة ، ومدعمة بالأرقام والبيانات الواضحة عن الهيكل الاقتصادي لكل دولة من دول الخليج العربية ، وعن هيكلها الاجتماعي ، وتتضمن فوق ذلك الأمور التالية :

- تحقيقا للرخاء وتأمينا للنمو ، ورعاية للأجيال المقبلة .
- بيان أهداف خطط التنمية المختلفة في دول الخليج العربية ، كما تحددها الجهات الحكومية المختصة في كل منها .
- بيان بالمشروعات الرئيسية الانشائية والصناعية والزراعية ، ومشروعات الخدمات الأساسية التى تشتمل عليها الخطط .
- توضيح لحجم وصورة التطور في مستوى الحياة الاجتماعية كما يتوقع أن يكون نتيجة تنفيذ خطط التنمية .
- بيان مختصر بتكلفة المشروعات التى تتضمنها الخطة وحجم الموارد المتاحة لتنفيذ تلك المشروعات .
- بيان بالواجبات وصور التعاون المطلوبة من الأفراد ومن الفئات المختلفة تأميناً لنجاح الخطة وتنفيذها تنفيذاً كاملا .
- بيان المشروعات التى يمكن تنفيذها أو تنفيذ جزء منها بجهود المواطنين الذاتية .

ب ـ قيام وزارة التخطيط بتنظيم برنامج لزائري الوزارة يتضمن شرحا مفصلا للأمور السابقة مدعما بالخرائط الاحصائية ، والشرائح الملونة ، والأفلام السينمائية التى تعرض مواقع المشروعات المختلفة . وما يجرى فيها من عمل والتى توثق « سمعياً

وبصرياً » وقائع مشاركة المواطنين في مشروعات مماثلة ، في الوطن العربي أو في خارجه .

وقد لاحظنا صورة فريدة وممتازة من صور هذه البرامج فيما تقوم به وزارة التخطيط في دولة ماليزيا الاسلامية من شرح لخطط التنمية يتولاه متخصصون ، ويستعينون فيه بأحدث الوسائل السمعية والبصرية ، ويجمعون فيه بين الشرح العلمي وبين التشويق ، ويستخدمون فيه أحدث وأرقى وسائل التأثير والتوجيه .

جـ - قيام لجنة مشتركة من وزارة التخطيط ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزارة التربية باعداد محتوى دراسي يجرى ادخاله بالطريقة المناسبة في برامج التعليم العام ويتضمن تعريفا أساسيا بمكونات الخطة على النحو السابق بيانه .

د - قيام مراكز الشباب والأندية الرياضية والاجتماعية باستقبال بعض المحاضرين - من حين لآخر - للحديث عن بعض المشروعات الرئيسية ، حديثا يستعان فيه - كذلك - بالوسائل السمعية والبصرية ، وقيام وزارة التخطيط أو الادارات المختصة برعاية الشباب في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية بمنح أوسمة وشهادات تقديرية للمراكز والأندية ، ولأعضائها ، الذين يبذلون جهوداً خاصة في تنفيذ بعض مشروعات الخطة الداخلة في نطاق نشاطهم الاقليمي .

البرنامج الثاني - ربط المواطن بمجتمعه القطري ، وبدول الخليج العربية :

١ - هدف البرنامج :

تثبيت الولاء القطري والقومي ، وتحقيق معنى الانتماء للمجتمع .

٢ - الجهات التى تشارك فى اعداده :

أ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ب - وزارة الاعـــلام .

جـ - الجهة الحكومية المسؤولة عن السياحة .

٣ - الفئات التى يخاطبها المشروع :

أ - بصفة أساسية ، الشباب والطلاب .

ب - بصفة عامة ، سائر المواطنين .

٤ - وسائل تنفيذ البرنامج :

أ - تنظيم رحلات تحت شعار « اعرف بلدك » وشعار « اعرف الخليج » .

تتضمن زيارات شاملة لجميع الأماكن والمعالم البارزة فى كل قطر ، وفى سائر أقطار الخليج العربى ، مع توجيه العناية للأماكن ذات القيمة التاريخية أو الدلالة السياسية .

على أن تتم هذه الزيارات تحت اشراف « موجهين اجتماعيين وسياسيين » ويجرى تدريبهم خصيصا لهذه المهمة فى وزارات الشباب والعمل ، مع الاستعانة بالمسؤولين عن السياحة وعن المتاحف ، وأقسام العلاقات العامة المسؤولة عن الأماكن والمعالم التى يتضمنها برنامج الزيارات .

ب ـ اصدار سلسلة مطبوعات مبسطة ، عبارة عن وسائل مصورة ومزودة بالبيانات منها ـ على سبيل المثال ـ :

* تاريخ بلدك من آثارها ومعالمها :

يتضمن صوراً جيدة لأهم المعالم التاريخية والمعاصرة مع شرح موجز ودقيق لكل منها .

* أيام يذكرها كل « مواطن » :

ويتضمن كذلك صوراً تسجل الوقائع الهامة فى التاريخ القطرى .

* هذا هو الخليج :

وهو دليل مصور لعواصم ومدن دول الخليج العربية ، مع بيانات أساسية عن تعداد كل بلد وثروته وعادات سكانه ونظام الحكم فيه ، وشكل علمه والعملة المستخدمة فيه ... الخ .

* رجال الخليج :

وهو سجل مصور للشخصيات الرائدة فى تاريخ دول الخليج العربية ، يبين الدور الذى أداه كل منهم ، فى غير مبالغة أو تهويل .

* علماء الخليج وخبراؤه :

وهو سجل بأسماء علماء الخليج المعاصرين وخبرائه فى ميادين العلوم الطبيعية والانسانية ، وأساتذة الجامعات فيه ، والحاصلين من أبنائه على شهادات الدكتوراه أو الماجستير ، وأهم انتاجهم العلمى أو العملى .

البرنامج الثالث ـ الدين من أجل الحياة :

١ ـ هـــدف البرنامج :

أ ـ تقديم الاسلام من خلال رؤية سوية متكاملة تخلو من الغلو والتطرف ، كما تخلو من الخرافة والبدع .

ب ـ تصحيح كثير من المفاهيم الدينية الخاطئة والتى يعتبر انتشارها من بين معوقات المشروع التنموي ومن أسباب التخلف أو التوتر الاجتماعي .

٢ ـ الجهات المسؤولة عن تنفيذ البرنامج :

أ ـ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ب ـ وزارة الشؤون الدينية أو الادارة المسؤولة عن الدعوة الاسلامية .

جـ ـ وزارة التربية .

٣ ـ الفئات التى يخاطبها البرنامج :

١ ـ بصفة اساسية ، قطاع الشباب والطلاب ، وخصوصا المتدينين منهم .

٢ ـ بصفة عامة ، عامة المواطنين .

٤ ـ وسائل تنفيذ البرنامج :

أ ـ احداث تغيير جوهرى فى مستوى أداء خطباء المساجد عن طريق تنظيم برنامج تدريبى مكثف يشرف عليه خبراء فى الدعوة الدينية من طراز رفيع ويشاركهم خبراء فى فن الاتصال ، وخبراء فى شؤون الشباب ويشتمل على المكونات التالية :

ـ معرفة كافية ودقيقة بأساسيات علوم القرآن والحديث .

ـ معرفة دقيقة بسيرة النبى (ص) ، خالية من شوائب المبالغات .

ـ معرفة بأساسيات أركان الاسلام ، والحلال والحرام .

ـ معرفة بأساسيات الواقع المحلي والعربي والاسلامي والدولي .

ـ تحديد صريح واضح لأولويات موضوعات الخطابة .

ـ تحديد لأمور تقضى المصلحة بعدم الخوض فيها قطعاً لدابر الفتنة ، وتجنباً لمواضع الشقاق والخلاف .

ـ تدريب على أصول الخطابة وفن الدعوة وأساليب التأثير فى السامعين .

ـ تنظيم زيارات لخطباء المساجد لزيارة مراكز الشباب والأندية والجامعات ، ومراكز الأبحاث ، والمصانع والمنشآت الدينية .

ـ تيسير زيارتهم للأقطار العربية والاسلامية حتى تكون رؤيتهم للواقع العربى والاسلامى رؤية دقيقة وصحيحة .

ب ـ إصدار سلسلة «دراسات اسلامية» : تجمع بين البساطة والايجاز ، وبين الدقة والتحقيق العلمي من ناحية أخرى وتعالج الموضوعات التالية :

* ماذا يريد الاسلام من المسلم ؟

ـ مكانة الانسان فى الاسلام .

ـ معنى خلافة الله فى الارض .

ـ الاسلام سبيل السعادة في الدارين « ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة » .

* الاسلام وعمارة الكون :

ـ واجب المسلم فى تعمير الدنيا ، وبناء الحياة ، والاقبال عليها ـ الزهد المطلق ليس من الاسلام ـ

ـ اخلاقيات تعمير الكون .

ـ المسلمون لا يسودون الا اذا اتقنوا فن تعمير الكون .

ـ قيمة العمل ، قيمة الوقت ، العمل الجماعى .

* المسلم ، والناس :

ـ المسلم إنسان اجتماعى ـ مخالطة الناس سبيل لاصلاحهم ، الذين يألفون ويؤلفون ، العزلة ليست من الاسلام ، احسان الظن بالناس خلق اسلامي ، المسلمون دعاة لا قضاة .

ـ ليس من الاسلام تسّقط هفوات الناس .

ـ من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة ـ قول النبي (ص) : «هلا سترت على أخيك بثوبك» .

ـ لا يجوز الحكم على أحد بالكفر لارتكابه المعاصي ، ولا يجوز وصف مجتمع بالجاهلية لأن الناس فيه يخلطون عملاً صالحاً وآخر سيئا .

ـ علاقة المسلم بغير المسلمين علاقة تعاون وتعارف وليست علاقة حرب وعداء .

* آداب الدعوة الى الاسلام :

ـ التيسير على الناس ، قول النبي (ص) لصاحبيه « يسرا ولا تعسرا » قول عائشه (رضي) « ما خيرِّ رسول الله (ص) بين أمرين الا أختار أيسرهما » .

ـ التواضع للناس ، التعالي على الناس ليس من آداب الاسلام ولا من فنون الدعوة ، الطاعة مدعاة لشكر الله ، لا للتعالي على عباده .

ـ مراعاة الأولويات ، ما عرف من الدين بالضرورة مقدم على ما سواه ، الفرائض قبل النوافل ، الطاعات تأتى تباعاً ، هموم العصر وتغير الأولويات .

ـ البشاشة وترك التجهم .

ـ عدم الاشتغال بالخلافيات .

* المسلمون والعالم :

ـ الناس كلهم عباد الله ، برهم وفاجرهم .

ـ الاسلام ليس غريبا على تاريخ البشرية بل هو رسالة السماء التى حملها اليهم الأنبياء ، ومحمد (ص) خاتم الأنبياء ، والقرآن مصدق لما بين يديه من الكتاب ومهيمن عليه .

* العقل والنقل ، أو منهج لإسلام علمي :

ـ التعارض الموهوم بين العقل والنقل ، أعظم المصائب على المسلمين .

- الايمان بالغيب شيء ، والمنهج الغيبي شيء آخر .
- العقل نعمة الله على الانسان .
- العقل مناط التكليف البشري ، وأساس المسؤولية الاخلاقية .
- العلم بالتعلم ، (فضائل طلب العلم) .
- الاسلام يقر المنهج العلمي : الاستقرائي النظري/ والتجريبي العملي/ والتاريخي .

* شروط النهضة الاسلامية :

- باب الاجتهاد كان ولا يزال مفتوحا .
- المسلمون وتخلفهم .
- من ترك الأخذ بالأسباب ترك فرص النهضة ولم تتحقق له الصحوة .
- الصحوة تقتضى تصفية القضايا المعلقة فى الفكر والسلوك ..
- وتقتضي التوجه نحو المستقبل .. وتقتضي التواصل مع الدنيا ..
- وتقتضي الالتزام « برؤية الاسلام » للحياة الانسانية وأهدافها .
- وتقتضي عملا بغير حدود .. وما عدا ذلك فأوهام وحرث فى البحر .

جـ - التوسع فى استخدام الاذاعة والتلفزيون لنشر المفاهيم السابق بيانها مع تجنب الاسلوب المباشر الذي تنفر منه النفوس ويتضاءل مقدار التأثر به والاستجابة له ، ولهذا قد لا يكون من الضرورى وصف برامج الارشاد الدينى بأنها « برامج دينية » لأن هذا الوصف كثيرا ما يصرف الناس عن متابعتها توهماً بأنها برامج بالغة الجد والصرامة ، أو شديدة الغموض والتعقيد ، أو مقطوعة الصلة بهمومهم ومشاكلهم الحقيقية . ان مزج الارشاد الدينى فى برامج الاذاعة والتلفزيون بالارشاد الاجتماعى العام ، ووضعهما معاً فى اطار مشوق مداخل ضرورية لتحقيق استجابة السامعين والمشاهدين لمضمون هذا الارشاد ، وقد يكون من المناسب الاشارة فى هذا المقام الى بعض البرامج القائمة فعلا والتى نرى لها فاعلية جيدة فى ميدان الارشاد الديني :

فهناك - على سبيل المثال - برنامج « نافذة على التاريخ » وهو برنامج اذاعى تقدمه اذاعة الكويت ، ويستعرض يوميا فى حبكة درامية مشوقة بعض الأحداث التاريخية المشوقة ، ويضعها من خلال المزج بين العرض والحوار ، والتمثيل ، فى قالب جذاب لا يحس معه المستمع بثقل كثير من التفاصيل التاريخية التى يستوعبها ويحيط بها وهو مستغرق فى الاستمتاع ، وفى هذا البرنامج يجرى تقديم نماذج وأمثلة بعضها من الغرب وبعضها من الشرق ، بعضها محلى وبعضها خارجي ، بعضها موغل فى القدم راجع الى قرون عديدة مضت وبعضها قريب العهد يرجع الى سنوات قليلة سابقة ، ولكن من بينها جميعا قدراً غير قليل من الأحداث المتصلة بالتاريخ الاسلامى ، وسيرة النبى صلى الله عليه وسلم ، وسير أصحابه وخلفائه ، وهكذا يغدو الارشاد الدينى ممتزجا فى سلاسة بالارشاد والتثقيف العام .

وهناك ـ كذلك ـ برنامج ، المسلمون فى رمضان ، وهو برنامج تلفزيوني يومي تقدمه بعض الدول العربية والخليجية طوال شهر رمضان ، ومع أن هدفه المعلن هو بيان كيفية احتفال المسلمين بشهر رمضان فى دول العالم الاسلامى المختلفة ، فانه ـ فى حقيقته ـ تعريف بالمسلمين وأوضاعهم والبلدان التى يعيشون فيها سواء كانت دولاً اسلامية أو غير اسلامية ، وفيه ـ كذلك ـ استعراض لبعض مشاكل هؤلاء المسلمين الذين يعيشون كأقليات فى دول غير اسلامية ، وفيه ـ فى النهاية ـ تثبيت لمعنى الرابطة الاسلامية التى تجمع المسلمين على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأماكنهم .

وهناك ـ على سبيل المثال كذلك ـ عدد من المسلسلات التلفزيونية التى تشمل ألواناً من الأوضاع والعادات الاجتماعية السائدة فى قالب درامي نقدى بالغ التأثير ، مثل المسلسل الذى قدمه تليفزيون جمهورية مصر العربية بعنوان « حاجة غلـط » مستعرضا فيه بعض المشاكل اليومية الحادة التى يواجهها الانسان المصرى المعاصر ومركزاً ـ فى استعراضه ـ على الأمور التى تحتاج الى تغيير لفساد أساسها أو لضررها الفردي والاجتماعي .

ويمكن تقديم برامج مشابهة تتعقب العادات ونماذج السلوك السائدة التى يتوهم البعض أن لها أساساً اسلامياً دون أن يكون للاسلام رأى فيها أو دون أن تكون متفقة ـ حقيقة ـ مع مبادىء الاسلام .

بل يمكن تقديم حلقات درامية فكاهية أو غير فكاهية بعنوان « ليس من الاسلام » تنطوى على معالجة نقدية لبعض العادات السائدة التى تتستر وراء شعار أو مفهوم دينى غير صحيح .

كالتواكل والقعود عن العمل بدعوى التوكل والاعتماد على الله .

أو الصرامة البالغة فى معاملة الأبناء والزوجات على نحو يتصدع معه كيان الأسرة وتضيع معه روح الود والرحمة فى علاقاتها .

أو الانقطاع للعبادة واعتزال الناس بدعوى اعتزال الفساد .

أو الاحتفال بالمناسبات الدينية احتفالاً تحيط به البدع والخرافات .

ومثل هذا يحتاج ـ على أى حال ـ لدراسة مستقلة يقوم بها خبراء الارشاد الاجتماعى ، وعلماء الدين ، والمتخصصون فى الاعلام .

الفصل الرابـع
سبل التعاون مع المجالس الخليجية المختصة لتنفيذ برامج الارشاد الاجتماعي

من الضرورى فى تقديرنا التسليم بأمرين قبل الحديث عن سبل هذا التعاون .

الأمـــر الأول :

ان برامج الارشاد الاجتماعى تبدأ أساساً على المستوى القطرى مادامت خطط التنمية وبرامج الخدمات تصدر أساساً أو يجرى تنفيذها على المستوى القطرى ، وبغير كوادر فنية قادرة على الارشاد الاجتماعى على المستوى القطرى ، فان الجهود التى تبذل على مستوى المجالس الخليجية لا يمكن أن تثمر ثمرتها المرجوة .

الأمـــر الثاني :

ان برامج الارشاد الاجتماعى ، كما بيَّنا ، تظل مرتبطة بأنشطة مجالس أخرى تعمل على المستوى الخليجى ، وذلك بسبب ارتباط الارشاد الاجتماعى « بالخطط التنموية » ذات الجوانب المتعددة ، والتى تتولاها مجالس أخرى غير مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية .

لهذا ، وفى ضوء المذكرات ووجهات النظر التى عبرت عنها الدول المختلفة فيما تقدمت به من اقتراحات لمكتب المتابعة حول استكمال دراسة الارشاد والتوجيه الاجتماعى ، نقترح ما يلى :

أولاً : أن تبادر كل دولة من الدول الأعضاء فى مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية باعادة تنظيم الجهات أو الجهة المسؤولة عن الارشاد والتوجيه الاجتماعى على المستوى القطرى ، وتخويلها مهمة الاتصال بنظائرها فى الأقطار الخليجية الأخرى ، وقد يقتضى هذا « تشكيل لجان قطرية للارشاد والتوجيه الاجتماعى » يراعى فى تشكيلها اشراك ممثلين عن الوزارات والقطاعات التى تؤدى دوراً فى عملية الارشاد الاجتماعى ، كوزارات الاعلام ، والشؤون الدينية ، ووزارات التخطيط .

ثانيا : أن تبادر كل دولة من الدول الأعضاء فى المجلس الى اعداد دراسة مسحية قطرية شاملة لما قد يكون لديها من برامج الارشاد الاجتماعى ، والهيئات المشاركة فيها ، وموضوعات تلك البرامج ، والفئات التى تخاطبها ، والوسائل المستخدمة فيها ، ومدى ما أمكن رصده عن مدى الاستجابة لها ، وما قد يكون قد ظهر من معوقات فى طريقها ، وكذلك ما قد يكون لديها من دراسات وتقارير فى موضوع الارشاد الاجتماعى . ويجرى بعد ذلك تبادل نتائج هذه الدراسات المسحية القطرية عن طريق مكتب المتابعة ، حتى تكتمل لدى الدول الأعضاء صورة الوضع فى سائر الدول الخليجية ، وحتى يجرى التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بعد ذلك انطلاقا من أساس مشترك .

ثالثاً : موافاة المجالس الخليجية الأخرى كمكتب التربية العربى لدول الخليج ومجلس وزراء الصحة لدول الخليج العربية والهيئات التابعة لوزراء الاعلام فى أقطار الخليج العربية كمؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج العربية ومركز التراث الشعبى لدول الخليج العربى وجهاز تلفزيون الخليج العربى ومركز التوثيق الاعلامى لدول الخليج العربى وغيرها بالاضافة الى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بنتائج الدراسات ، وبقرارات وتوصيات مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، وذلك عن طريق الاتصال الأفقى بين الأجهزة الفنية لهذه المجالس .

ومن الصيغ التى لا غنى عنها ان ترسل قرارات وتوصيات مجلس وزراء العمل والشؤون والاجتماعية بالدول العربية الخليجية الى هذه الأمانات العامة والهيئات الخليجية الاخرى المتخصصة ، وان يطلب منها ابداء الآراء والمقترحات المتعلقة بموضوع تلك القرارات والتوصيات ، كما يطلب منها تحديد حجم ونوع المعاونات التى يمكن لها تقديمها من أجل تنفيذ « السياسة المشتركة للارشاد الاجتماعى » .

رابعاً : عقد ندوات على « المستوى العربى الخليجى » لمناقشة موضوع من الموضوعات التى تحتاج الى برنامج متخصص للارشاد الاجتماعى ، كقضية « العمل والعمالة » ، أو قضية « الطفولة وتوجيه الناشئين » أو قضية « الاتجاهات الدينية بين الشباب » ، أو « مشاكل المرأة الخليجية » اذ لا شك أن مثل هذه الندوات تعد تهيئة مناسبة لجهد تنفيذى مشترك من خلال خطة مشتركة موحدة ، او من خلال خطط قطرية تصدر عن أساس موحد .

خامساً : عقد دورات تدريبية مشتركة على المستوى العربى الخليجى لاعداد العاملين فى ميدان الارشاد الاجتماعى ، تشترك فى الاعداد لها وفى تنفيذها أكثر من جهة قطرية واحدة ، كأن يشترك خبراء التربية وخبراء الاعلام وخبراء التخطيط جنبا الى جنب مع خبراء « الارشاد الاجتماعي » بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية ، فى اعداد برامج الدورات وفى تنفيذها .

سادساً : تكليف مكتب المتابعة باعداد برامج تلفزيونية واذاعية فى مجال الارشاد والتوجيه الاجتماعى وعرضها فى كافة الدول الأعضاء ، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المتخصصة ، وخاصة مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج العربية .

صدر من هذه السلسلة

العدد الأول :	أوضاع مؤسسات الرعاية الإجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي «نافذ» .	كريم محمد حمزة
العدد الثاني :	تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية ـ دراسة مقارنة ـ «نافذ»	د. يوسف الياس
العدد الثالث :	رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية «نافذ»	مجموعة من المؤلفين
العدد الرابع :	نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية «نافذ»	مجموعة من المؤلفين
العدد الخامس :	دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الإجتماعي»	مجموعة من المؤلفين
العدد السادس :	حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية المفاهيم ـ الأجهزة ـ التطوير	مجموعة من المؤلفين
العدد السابع :	الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة ـ دراسات مختارة ـ «نافذ»	مجموعة من المؤلفين
العدد الثامن :	واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها	مجموعة من المؤلفين
العدد التاسع :	قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج «تأخر سن الزواج والمهور ـ الفراغ ـ المخدرات» «الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الإجتماعي» «نافذ»	مجموعة من المؤلفين
العدد العاشر :	ظاهرة المربيات الأجنبيات «الأسباب والآثار»	مجموعة من المؤلفين

العدد الحادي عشر :

العمل الإجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية مقوماته ـ دوره ـ أبعاده	د. باقر سلمان النجار

العدد الثاني عشر :

الحركة التعاونية في الخليج العربي «الواقع والآفاق»	د. كمال أبو الخير د. خالد يونس

العدد الثالث عشر :

احصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية	مجموعة من المؤلفين

العدد الرابع عشر :

دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي «الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الإجتماعي» الجزء الثالث	مجموعة من المؤلفين

العدد الخامس عشر

مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية	مجموعة من المؤلفين

رقم الايداع ٩٥٤ د. ع/١٩٩٠م

طبع بمطابع المؤسسة العربية للطباعة والنشر ذ.م.م. ـ البحرين

هـذا العـدد

تتميز الدول العربية الخليجية بأهمية استراتيجية واقتصادية بالغة الحيوية ، وذلك بحكم موقعها الجغرافي وبسبب ثروتها النفطية المتنامية .

وبتنامي ثورة المعلومات والاتصالات ، وبتطور أجهزة الاعلام الحديثة وقدرتها المتزايدة على التأثير والسيطرة واختراق المجتمعات الانسانية ، وازدياد مخاطر التهديدات ، تبرز الحاجة الماسة للتوعية والارشاد الاجتماعي ، ولايجاد سياسات وبرامج توعية هادفة تترجم ما جاءت به وثيقة المؤتمر التأسيسي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية .

وفي هذا المجال أعد مكتب المتابعة دراستين حول موضوع التوعية والارشاد الاجتماعي أسهمتا في تشخيص الاحتياجات القائمة في الدول الأعضاء ، كما تضمنتا رصدا وتحليلا للخصائص والسمات المشتركة للمجتمع العربي الخليجي الذي يشهد متغيرات وتحولات كبيرة .

ونظرا لأهمية هاتين الدراستين فقد تم تخصيص هذا العدد لنشرهما لتكونا مصدر فائدة للمهتمين والمختصين ولجمهور القراء .